

فرح

نشرة فصلية إعلامية تصدر عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط
«بعضهم يستجدي الألم، ويمتدح نفسه بالشقاء لكي يصل...
ولكن طريق الفرحة هي أكمل وأجدي... كل شيء هو فرح... هو فرح»



FRIENDS OF KAMAL JOUMLATT ASSOCIATION
www.kamaljoumlatt.com

فرح

كانون الاول 2021

العدد 57

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

المحتوى

- ملح الارض: الحوار المطلوب – عباس خلف
- مع الاحداث: الى المعلم كمال جنبلاط في شهر ولادته نقول : كم لبنان بحاجة لأمثالك اليوم؟ - سعيد الغز
- مقال سياسي: أميركا لا تنوي الانسحاب من الشرق الأوسط – د. رياض طيارة
- مقال اقتصادي: مع إطلالة كل تعميم يغرق المواطن اللبناني في هوة الفقر أكثر وأكثر . . . كفى! – د. محمد فحيلي
- دراسة: هويّات متّصلة لبناء المستقبل – د. حارث سليمان
- نافذة على فكر كمال جنبلاط:
 - آراء ومواقف:
 - ازمة حكومة ام ازمة سلطة
 - المجتمع توافق ومشاركة ارادات معينة
 - من اقواله:
 - لك الارض والمياه
 - الشريعة السياسية
- مطالب ومشاريع اصلاحية: هكذا نكافح غلاء المعيشة
- علوم وتكنولوجيا: هل يمكن للذكاء الاصطناعي ابتكار ونشر الأخبار المضلّة؟ - جريدة النهار – 06 كانون الاول 2021
- صحة وغذاء : بخاخ «الإنترفيرون»... سلاح جديد ضد «كورونا» - جريدة الشرق الاوسط – 2021/12/09
- اخبار الرابطة
- من الصحافة اخترنا لكم :
 - بالتفاصيل: شفت المصارف للدولارات بالرسوم والعمولات ابتداء من 2022 – عزت الحاج حسن – جريدة المدن – 2021/12/16
 - كابيتال كونترول: تشريع لتحميل المودعين خسائر الازمة – د. ايمن عمر – جريدة النهار – 2021/12/15
 - تاريخ الديمقراطية الاميركية – جريدة الشرق الاوسط – 2021/12/22
 - Nuclear negotiators in Vienna face struggle to resurrect Iran deal – Financial Times – 1/12/2021
 - Saudi Arabia boosts defence sector in drive for self-reliance – Financial Times – 23/11/2021

ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبها

الحوار المطلوب

استمرار تدهور الاوضاع المعيشية والمالية والاقتصادية والسياسية والامنية ، والعجز المتفاقم عن معالجتها، وايجاد حلول لها على مستوى ارباب السلطتين التنفيذية والتشريعية ، ومواصلة الحملة المذهبية ذات البعد السياسي الفئوي على القضاء. كل ذلك يندرز بأسوأ العواقب على الوطن وعلى المواطنين . كمال جنبلاط الذي نسير على خطاه، ونستذكر مواقفه الصائبة في هذا الشهر الذي شهد ولادته سنة 1917، كان قد هاله ما يحاك للبنان واللبنانيين من خطط تأمريية ومشاريع تهدد وحدة اللبنانيين وكيان الوطن ، كان اعلن في شباط 1977، في افتتاحيته لجريدة الانباء ، تحت عنوان "الحوار المطلوب " ما يلي:

"اننا ندعو الى الحوار بين اللبنانيين لانه السبيل الوحيد للانقاذ. فالاتفاق السياسي يجب ان يأتي في مقدمة الاهتمامات التي تواجهها الدولة اليوم . فمثل هذا الاتفاق يمهذ الطريق لعودة الاوضاع في لبنان الى طبيعتها ، بما يحدثه من اطمئنان عام وراحة نفسية عند المواطنين . ولذا فان المطلوب في هذه المرحلة الحرجة ان يتحقق لون من الوان التوافق الوطني على صعيد الاحزاب والشخصيات السياسية ، ايا كانت خلافاتها السابقة او حساباتها وارتباطاتها الداخلية والخارجية . وفي رأينا ، ان المنطلق لتحقيق مثل هذا التوافق هو البحث في البرنامج الاصلاحى الذي اطلقناه باسم الحركة الوطنية في 17 آب 1975 ، ودعوتنا لاعتماده مخرجاً لإخراج لبنان مما يحاك له من دسائس مخربة .

يجب ان يدرك جميع اللبنانيين اهمية التواضع وضرورة التلاقي على قاسم مشترك نستطيع من خلاله ان نعبر هذه المرحلة الصعبة قبل ان تفلت الامور ويفوتنا قطار القدر والاحداث ، فلا يعود ينفذ الندم."

وعلى ضوء ما يتعرض له لبنان واللبنانيون اليوم ، نكرر الدعوة للحوار كسبيل وحيد للانقاذ. ونطالب ارباب السياسة والسلطة ، بل جميع اللبنانيين الى الارتقاء لنكون في مستوى قدر هذا الشعب الذي هو قدر كل انسان يعيش في هذا الوطن ، فأفضل المجتمعات وارقاها واقربها الى الكمال النسبي هي التي تتقارب فيها وتنسجم مواد الشرائع والقوانين والاديان والمعتقدات وتصرفات الناس تحت مظلة الوحدة الوطنية والعيش المشترك، ضمن احترام التعددية .

في رأي المعلم كمال جنبلاط : "ان الحوار يجب ان يبدأ بين كل منا وبين نفسه ، وان يتم ذلك بصدق واخلاص وجدية. ولكننا نسأل : هل يستوي لنا مثل هذا التوجه او بعضه ، ونحن نعيش حضارة المادة والاستهلاك لأجل جشع الاستهلاك ، لا لأجل اشباع الحاجة الطبيعية للانسان من بيئته ومحيطه وتراثه ؟ ام ان العودة الى الطبيعة – طبيعة الانسان – في هذا المجال صعبة ، اننا في ما ندعو اليه نخاطب الذين تجلّت هذه الطبيعة البسيطة فيهم من خلال تأملاتهم، ومن دروب توقعهم الرفيع ، ومن فهمهم لحقيقة ما نعانيه من حضارتنا وجيلنا ومؤسساتنا ، ومن تطلعهم للعدل والمساواة والاخوة والمحبة التي تجمع بين هذه القيم جميعها."

(المرجع: كتاب "لبنان والجسر الوطني المقطوع" – ص. 169)

وعلى هذا ، فان دعوتنا المكررة للحوار المطلوب ، نرتجي من خلالها، التعالي عن كل المآرب الشخصية والفنوية وتجاوز كل المعوقات ، والتطلع الى انقاذ لبنان واللبنانيين واللبنانيات ، حتى لا ينهار الهيكل على الجميع، فلا يعود ينفع الندم او التستر وراء المبررات الزائفة للتهرب من واجب تحمل المسؤولية.

- مع الاحداث: الى المعلم كمال جنبلاط في شهر ولادته نقول : كم لبنان بحاجة لأمثالك اليوم؟ - سعيد الغز

مع تفاقم الاوضاع المعيشية المترتبة على ما يعاني منه لبنان اليوم من ازمت نقدية ومالية واقتصادية واجتماعية وما يرافقها من شلل وشرذمة سياسية ومناكفات وتباين في المواقف والتطلعات والولاءات. انتج سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية عاجزة عن اتخاذ وتنفيذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب لمواجهة الاوضاع المتفاقمة على معيشة اللبنانيين ومصير بلدهم ، يصبح السؤال اكثر من ضروري: الى اين تأخذون لبنان ايها السياسيون ايها الحكام؟

هذا السؤال الذي طرحه اليوم ليس بجديد على اللبنانيين ، ولكننا نعيد طرحه لتشابه الاوضاع، وكان طرحه المعلم كمال جنبلاط في 22 كانون الثاني 1966 عندما تأكدت له ملامح الخروج على المحاولة الشهابية لبناء لبنان الدولة الحديثة وبرره بما يلي :

"في كل وقفة تفرضاها الازمة في مسار تطور اوضاع البلاد في هذا العهد ، يبدو للمراقب ان السياسة التي انتجتها السلطة لم تنجح في خلق جو وطني سليم في البلاد يطمئن اليه المواطنون على اختلاف ميولهم السياسية ، ففي كل مرة يتطلب الوضع من السلطة اتخاذ قرار في قضية هامة ، نرى فوراً، الطائفية بشكلها الحاد تطل برأسها ، وتحرك مختلف عناصر التفرقة لتعطيل القرار والاستمرار في الفراغ والعجز. ولكننا ، بما تيسر لنا من رؤية وبصيرة ، نعلن اننا لسنا قلقين على الاطلاق على مصير ما يحدث اليوم من اهل السلطة والسياسيين من مناورات واثارات ومواقف مستفزة ، داخل الحكومة وخارجها ، وكأن هناك رواية تشخص وتمثل بين من نعتقدهم اخصاماً في الظاهر يناوون بعضهم بعضاً، ويدفعون الى شرذمة المواطنين الى تيارات متناقضة ومتعاكسة في نهجها واهدافها، وهم تربطهم من الورا الخيوط ذاتها التي يحركها هذا الطرف الخارجي او ذلك ، لان هؤلاء السياسيين اعضاء كلفوا عن ادراك او غير ادراك في تشخيص الرواية الواحدة ذاتها، والمؤلف والمخرج واحد. ولذا نسألهم جميعهم: الى اين تريدون اخذ لبنان؟"

(المرجع : مقال في جريدة الانباء بتاريخ 1966/1/22)

ان من اتيح له مثلنا ان يعيش عصر كمال جنبلاط ، ويتذكر وقائع تلك الحقبة من تاريخ لبنان، ومن يقرأ ما كتبه ويستوعبه جيداً، يتبين له ان كمال جنبلاط بنضاله وبممارساته السياسية ، وافكاره ومواقفه ، بل حتى في يومياته السياسية والاجتماعية ، وفي علاقاته مع الناس ، كم كان متميزاً كمفكر موسوعي الآفاق ، وكافة محاولات التغيير والتطوير وكافة صيغ التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي والبلدي والبيئي كان كمال جنبلاط رائدها ومحركها وقائدها ، وكان فاعلاً فيها بفكره ونضاله ومواقفه وممارساته السياسية او بقيادته لمختلف جبهات التغيير التي تشكلت بزعامته ، بدءاً من الجبهة الاشتراكية في مطلع الخمسينات وانهاء بالحركة الوطنية في مطلع السبعينات :

وهذا كشف بمشاريع القوانين التي اعددها كمال جنبلاط وسعى لإقرارها :

اسم المشروع	تاريخ طرحه
الضمان الاجتماعي والتعويض العائلي	1950
التعويض للعمال العاطلين عن العمل	1950
تعديل قانون الانتخاب	1950
الغاء الالقاب	1950
تأمين مساكن للموظفين والمستخدمين	1952
تنظيم الاحزاب	1953
الضمان الصحي	1955
انشاء الحرس الوطني	1958
منع الجمع بين الوزارة والنيابة	1959
مكافحة زراعة الحشيشة	غير مؤرخ
الغاء الطائفية السياسية	غير مؤرخ
انشاء وزارة الثقافة	غير مؤرخ
مراقبة موارد الصحف	غير مؤرخ
نظافة الشارع	غير مؤرخ
قانون الجنسية اللبنانية	1962
منع صيد الطيور	1962
تعديل قانون تملك الاجانب	1966
قانون جديد للانتخاب	1971
قانون جديد للحزب السياسية والجمعيات	1972
قانون تعديل النظام اللبناني	1975
قانون الاصلاح السياسي	1975

وهذا ما حققه من اصلاحات اثناء توليه عدة وزارات في العهد الشهابي

- مخطط التنمية الشاملة بالتعاون مع بعثة ايرفد
- تأسيس وزارة التصميم
- تخصيص مبلغ 450 مليون ليرة للطرق والمياه والسدود والكهرباء
- تخصيص مبلغ 480 مليون ليرة لايصال الطريق الى 600 قرية
- وضع واقرار مشروع الضمان الاجتماعي والصحي
- تعميم البلديات على عدد كبير من القرى
- تأسيس المدارس الثانوية الرسمية وتوسيع التعليم الابتدائي
- وضع واقرار اسس وتوسيع التعليم التقني
- تأسيس جامعة بيروت العربية
- توسيع الجامعة اللبنانية
- تأسيس النقل العام بالباصات ومنع استخدام المازوت في السيارات
- تأسيس مجلس البحوث العلمية

- تأسيس مجلس المشاريع الكبرى.

وهذه نماذج عن مواقف له في فترات متنوعة من مسيرته النضالية السياسية تحاكي ما نواجهه في لبنان اليوم

"نطلب من ارباب السياسة الصدق"

"ما نطلبه ويطلبه الناس في هذا البلد من ارباب السلطة ومن ارباب السياسة على السواء هو الصدق ، اي ان يفعلوا ما يقولون به ، ويحققوا ما وعدوا به . فمعظم ارباب السياسة يكونون - او تظنهم - صادقين وهم خارج السلطة والحكم ، وان تسلموا الحكم تنكروا لكل ما قالوه ووعدوا به . هذا الكذب هو المصدر الرئيسي لتأخرنا في لبنان.

بروح الصدق نريد اليوم ان نتعامل مع ارباب السياسة والسلطة على السواء ، لعلهم يصدقون ولو لمرة قبل فوات الاوان ."

(المرجع: كتاب لبنان والجسر الوطني المقطوع - ص. 98)

- "الفضيلة" مقال له في جريدة الانباء بتاريخ 1957/8/16

"في البلاد قرصنة يجب ان يقضي عليها . اما القرصنة فمعروفون. هذا هو واقع الحال في لبنان . هذه هي مشكلتنا: كل شيء انحدر في مستواه في الدولة في مختلف اجزائها. لان الدولة باتت اليوم قائمة على التحزب والتزلم والمحسوبية ، وعلى الذل لان مستوى الحاكمين انفسهم قد انحدر كثيراً. كل شيء في البلاد الى انسفال والانحدار الاخلاقي والفكري والمعنوي في غياب الادمية والشهامة. فكيف يمكن للذين يسهرون على تحقيق القانون وعلى شؤون الدولة ان يقوموا بواجباتهم وان يدركوا كنه القانون وان يتمسكوا به اذا كان يعوزهم هذا الشيء الذي منه انبثق القانون والدستور والديموقراطية . ملح الارض : الفضيلة . لا يمكن التسامح مع ارباب سلطة يحاولون قتل البلاد وتدنيها وتزوير نفوس ابنائها."

- "الوضع الخطير وطريق الانقاذ"

"ان الطريق الذي نسكله لانقاذ لبنان مما يكتنفه من تخلف ويهدده من ازمات، ليس هو الطريق الذي يسلكه ارباب السلطة اليوم . ولاول مرة تبرز ضرورة التخطيط وتنفيذ هذا التخطيط بشكل شامل ، لا الاستمرار في الارتجال ، وفي مواجهة القضايا ، كل منها على حدة ، ثم الانتقال الى غيرها ، فتضيع فوائد التدابير الجزئية المتخذة ، وتضيع الدولة في بحران الشك والقلق والاضطراب ، وتضيع على الناس ثمار جهودهم ."

(المرجع: كتاب لبنان والجسر الوطني المقطوع ص. 166)

وبما اننا اليوم على ابواب انتخابات نيابية ورئاسية جديدة اليكم ما نصح به كمال جنبلاط في العام 1968

"على عتبة الانتخابات ، بين مبدأ او مبدأ وقضية وقضية"

السياسة محنة وامتحان ، واليوم اذ تشرف البلاد على انتخابات يجدر بنا ان ندرك معنى المحنة وقصد الامتحان في هذه التجربة للوعي الاجتماعي والشعبي ، والا استمرينا لمرحلة جديدة وعهد جديد نادمين على ما توجهنا اليه في لحظة واحدة من ساعة الاقتراع، ولا يعود يفيد ان نطالب النواب بما لم نطالب به انفسنا يوم اقترعنا لهم .

اما المحنة في ما نواجهه ، فهي في الارتفاع فوق انجذاب المال وخذعة التعصب الطائفي الذميمة التي طالما عطلت في هذا البلد سبل تقدمه ومناهج ارتقائه نحو الافضل . واما الامتحان فهو ان نعرف ان نختر ، لا بين الافراد المرشحين على الطريقة اللبنانية التقليدية، وما يتناسب مع ذوقنا الشخصي، بل بين مبدأ او مبدأ وبين قضية وقضية . وانتساب لهذا البرنامج او ذاك، الطريق واضح بين رجعية متحالفة مع مختلف الاحتكارات الجشعة في البلد ، وبين المبادئ الاصلاحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يناضل حاملوها من اجل انقاذ الوطن والمواطن ."

(المرجع : كتاب اسس بناء الدولة اللبنانية وتنظيم شؤونها ص. 152)

فهل من مستجيب يعتبر ، ويعمل للانقاذ من المعاناة وبناء دولة العدالة والمساواة والسيادة الوطنية؟

- مقال سياسي: أميركا لا تنوي الانسحاب من الشرق الأوسط – د. رياض طيارة

بعد انسحاب أميركا الكارثي من أفغانستان في تشرين الأول الماضي، تعالت الأصوات بأن الرئيس الأميركي جو بايدن قرر الانسحاب من الشرق الأوسط للتركيز على الشرق الأقصى ومواجهة التوسع الصيني، الاقتصادي والعسكري، في تلك المنطقة. كتب توماس فريدمان في النيويورك تايمز يومها أن رسالة بايدن التي أرسلها من خلال هذا الانسحاب إلى حلفاء أميركا العرب في الشرق الأوسط هي: "أنتم في المنزل لوحدكم. إذا كنتم تبحثون عنا فستجدونا في مضيق تايوان. أرسلوا لنا البترول. وداعا." فكرة انسحاب أميركا من الشرق الأوسط انتشرت أيضا في الإعلام اللبناني وخلقت خوفا بأن أميركا ستترك لبنان لحاله وبالتالي لن يكون هناك لا صندوق نقد دولي ولا مبادرات غربية للانقاذ تعتمد على المساندة الأميركية الضرورية. هذا ما جعل السفارة الأميركية في لبنان، دوروثي شي، تردد مرات عدة بأن "أميركا لن تتخلى عن لبنان."

مقولة أن أميركا ستانسحب من الشرق الأوسط بدأت منذ عهد الرئيس باراك أوباما الذي كان قد أعلن في حملته الرئاسية الأولى سنة 2008 بأن سياسة سلفه جورج بوش الابن، بالإنخراط في قضايا الشرق الأوسط، وبدء حروب في أفغانستان والعراق، كانت خاطئة، وأن الخطر الأكبر لأميركا مصدره الصين وتدخلاتها في المنطقة. هذه الفكرة تبلورت بعد زيارة أوباما التاريخية في تشرين الثاني 2011 إلى شرق آسيا وسميت في حينه، وما زالت، "الإستدارة" (Pivot). ما أعطى فكرة الـ"إستدارة" مصداقية كبيرة في ذلك الوقت كان أن أوباما خفّض في عهده عديد القوات الأميركية في ساحات الحروب من 150000 مقاتل إلى 14000 مما ترك انطباعاً بأن سياسة أميركا الخارجية في عهد أوباما ستركز على الدبلوماسية وتخفف من المواجهات المسلحة. ولكن حقيقة الأمر كانت غير ذلك. فسلح الجو الأميركي في عهد أوباما قام بغارات على مواقع في أفغانستان والعراق وسوريا وليبيا واليمن وصوماليا وباكستان، والقوات المسلحة الأميركية خاضت حروبا طوال الثماني سنوات التي شكلت عهد أوباما ما جعل أوباما، بحسب صحيفة لوس أنجلس تايمز، الرئيس

الأميركي الوحيد الذي يتمتع بهذه الميزة. يقول أحد خبراء مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية في واشنطن أن عقيدة الحرب هي التي تغيرت في عهد أوباما وذلك من خلال اتكال أكبر على التكنولوجيا الحربية، كالإستعمال المكثف للطائرات المسيّرة (درون) التي خففت من الخسائر البشرية ولكنها أدخلت أميركا في حروب نهاياتها بعيدة المنال.

ورغم الخلاف العفائدي والشخصي بين باراك أوباما وخلفه في الرئاسة دونالد ترامب، ورغم محاولة ترامب إبطال كل مفاعيل سياسة أوباما الخارجية، بدأ بالانسحاب من "اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ" (Trans-Pacific Partnership Agreement)، ما سمح للصين بملئ الفراغ منطقة شرق آسيا، فإنه تبنى سياسة أوباما فيما يخص الـ"إستدارة" وأعلن أنه سيسحب القوات الأميركية من سوريا في تشرين أول سنة 2019 و ثم من أفغانستان في الأول من أيار 2021، لكي تتفرغ أميركا لمواجهة الصين في الشرق الأقصى. عندها أيضاً ضجت وسائل الإعلام الغربية والمحلية مرة أخرى بخبر انسحاب أميركا من الشرق الأوسط ولكن ذلك لم يحصل هذه المرة أيضاً. ألقوات الأميركية ما زالت في سوريا والانسحاب من أفغانستان حصل في عهد خليفته بايدن وانتهى، ليس بانسحاب القوات الأميركية إلى خارج الشرق الأوسط، بل بإعادة تموضعها داخل المنطقة.

وفي كانون الثاني سنة 2021 استلم جو بايدن سدة الرئاسة في أميركا وبدأ مباشرة بإبطال مفاعيل سياسات سلفه ترامب الخارجية، تماماً كما فعل أوباما بالنسبة لسياسات سلفه بوش الابن، ولكنه أبقى على سياسة الـ"إستدارة". أعلن بايدن، بالتوازي مع رئيس وزراء العراق مصطفى الكاظمي، بأن أميركا ستسحب قواتها من العراق في آخر سنة 2021. ولكن سرعان ما جاء التفسير بأن القوات الأميركية ستبقى بكاملها في العراق ولكن بهدف "تدريب القوات العراقية وتقديم المشورة، وتبادل المعلومات الاستخبارية، وتوفير الغطاء الجوي للقوات العراقية". هذا "الانسحاب" المزعوم لم يمر بالطبع على أحد. النيويورك تايمز وصفته بـ"المسرحية الدبلوماسية" وموقع "صابرين" الناطق باسم "المقاومة العراقية" (عصائب الحق بالدرجة الأولى)، من الجهة الأخرى، اعتبر التغيير في مهمات القوات الأميركية "حبر على ورق".

وسط كل هذا التلويح المتكرر بالـ"إستدارة"، كانت أميركا تثبت وجودها العسكري في الشرق الأوسط، خاصة في الدول العربية. فبحسب "مشروع الأمن الأميركي" (American Security Project)، المرجع ذات المصداقية في هذا المجال، يتجاوز عدد هذه القواعد (البحرية والجوية) الثلاثين قاعدة (بعض الخبراء يقولون الخمسين) يتم توسيعها حسب الحاجة، وقد تم توسيع بعضها مؤخراً في إطار الحرب ضد الإرهاب ومواجهة داعش في المنطقة. أضف إلى ذلك وجود الأسطول الخامس في مياه الخليج الذي يتألف من حوالي عشرين قطعة بحرية، وهذا العدد يزداد أو ينقص بحسب الحاجة. بناءً عليه لا يظهر من هذا أن أميركا هي في طور الانسحاب من المنطقة بل بالعكس هي تكثف وجودها الجوي والبحري فيها.

حقيقة الأمر هو أن أميركا لا تستطيع الانسحاب من الشرق الأوسط حتى لو أرادت قياداتها ذلك. أوباما وترامب وبايدن كلهم أرادوا الانسحاب والـ"إستدارة" إلى شرق آسيا لمواجهة الخطر الصيني المتصاعد ولم يفلحوا. الأسباب الموجبة لذلك كثيرة نذكر هنا بعض أهمها:

أولاً: رغم ما قيل عن أن أميركا أصبحت مكتفية بترولياً، فقد احتاجت مؤخراً لأن تبيع من مخزونها الاستراتيجي للحد من ارتفاع أسعار البترول العالمية. الأهم من ذلك هو أن حلفاء أميركا لا يستطيعون الاستغناء عن البترول العربي. فأكثر من ربع البترول الذي تستهلكه أوروبا يأتي من بلدان عربية، غالبية من العراق والمملكة العربية السعودية. كل استهلاك اليابان من البترول تقريباً مصدره الخليج العربي. إسرائيل

التي كانت تتكل على أذربيجان وروسيا وكازاخستان لتأمين حاجتها من البترول بدأت تتحول نحو بترول الخليج العربي بعد اتفاقات أبراهام. المنظومة الدفاعية الأميركية تنهار في حال انقطاع البترول العربي عنها.

ثانياً: أي انسحاب عسكري أو سياسي لأميركا من الشرق الأوسط سينترك فراغاً في المنطقة ستسارع روسيا وإيران وغيرهما من أعداء أميركا المفترضين لمئته وهذا ما ستعارضه بشدة المنظومة السياسية الأميركية بما في ذلك الكونغرس الأميركي بشقيه الديموقراطي والجمهوري والإدارات العسكرية والإستخباراتية كالبنتاغون والأمن القومي.

ثالثاً: لعل الأهم من كل ذلك هو أن إسرائيل، ومن ورائها اللوبي الإسرائيلي، لن تسمح للإدارة الأميركية بأن تنسحب من الشرق الأوسط وتترك إيران لملئ الفراغ. إسرائيل تتابع المفاوضات الأميركية الإيرانية بشكل يومي خوفاً من أن يتساهل بايدن مع إيران لرفع شعبيته المترجعة، وتعترض على كل شاردة وواردة لا تناسبها، لدرجة أنها بدأت تزرع خلافات بين أميركا وشركائها في المفاوضات. وحتى في غياب الخطر الإيراني فإن إسرائيل تعتبر أن وجود أميركا العسكري في المنطقة هو ضرورة لها ولن تقبل بتقليصه.

على كل حال، فالـ "استدارة" ليست فقط غير ممكنة بل كثير من المراقبين الأميركيين يعتبرونها غير ضرورية أيضاً. فلدى أميركا قوات كبيرة في شرق آسيا بما في ذلك ما لا يقل عن 120 قاعدة حربية في اليابان وأكثر من 70 قاعدة في كوريا الجنوبية بالإضافة إلى عشرات القواعد في دول أخرى في المنطقة. وإذا أرادت إضافة قوات هناك فلديها أكثر من 000،170 عنصر منتشرين حول العالم. هذا يوحي بأن زيادة إهنام أميركا بمنطقة ما، لا يتطلب بالضرورة انسحابها من منطقة أخرى؟

- **مقال اقتصادي:** مع إطلالة كل تعميم يغرق المواطن اللبناني في هوة الفقر أكثر وأكثر... كفى! -
د. محمد فحيلي

لم يكن التعميم الأساسي ١٦١ لمصرف لبنان مفاجأة لأن إجتماع سعادة الحاكم مع رئيس مجلس الوزراء بحضور وزير المال في 14 من الشهر الجاري قد جهز الأرضية لذلك، ولكن:

١. لماذا أراده المجلس المركزي تعميم أساسي إذا كان يُعمل به فقط لغاية ٣١ كانون أول من السنة الجارية ٢٠٢١. وهل سقط سهواً لعراب السياسة النقدية بأن المصارف تقفل أبوابها للعمليات المصرفية آخر يوم في السنة! التفسير الوحيد لعنونة هذا التعميم "أساسي" هو انه يشكل الخطوة الأولى في إنعطافه في سياسة مصرف لبنان!

٢. محصناً بمباركة وزير المال والمواد ٧٠ و ٨٣ (فقرة ب) من قانون النقد والتسليف، أجاز مصرف لبنان لنفسه شراء العملات الأجنبية من الجمهور وبيعها. وهل هي المرة الأولى؟!
٣. وضمن المبلغ المتبقي من السقف المحدد لكل مصرف للشهر الجاري (وقد يكون مبلغ زهيداً أو لا يكون)، على المصارف ان تقوم بدفع كامل المبالغ أوراق نقدية بالدولار لعملائها بسعر منصة Sayrafa بدلاً من تسديد المبالغ التي تعود لهم بالليرة اللبنانية والنتيجة عن:

-إجراء سحبات (وهذا يعني أن ارصدة الحسابات يجب ان تكون أصلاً مكونة بالليرة اللبنانية).
-مستحقات العائدة لهم وتأتي من سحبات تحت أحكام التعميم ١٥١ و/أو الجزء المتعلق بالنقدي اللبناني وفق أحكام التعميم ١٥٨، أي ٢٤٠٠٠٠٠٠ ل ل شهرياً، والمصارف لا تدفع فوائد دائنه حتى على الحسابات المجمدة منذ فترة ليست بقصيرة.
والسحوبات والمستحقات تكون وفق السقوف المعتمدة لتنفيذ هذه العمليات لدى المصرف المعني.

عندها يحتسب المصرف مجموع المبالغ التي تستوفي شروط التعميم ١٦١، ويحتسب المبلغ المقابل بالدولار الأميركي على سعر صرف منصة Sayrafa في اليوم الذي يسبق عملية التحويل. في حال أراد العميل! يعود له/لها قرار الاستفادة من أحكام هذا التعميم او عدمها.

٤. لا يوجد أي ضوابط على هذا التعميم لجهة كيفية توزيع المبالغ وتترك لكل مصرف تحديد ذلك، وقد تكون على مبدأ "من يأتي أولاً، يُخدم أولاً". First come, first served - "ولم يطلب مصرف لبنان من لجنة الرقابة متابعة حسن تنفيذ هذا التعميم، وليس هناك أي طلب من المصارف لتقديم تقارير يومية عن كيفية التصرف بهذه المبالغ!

٥. وبعد قراءة بين السطور وفي النوايا، لم يكن التعميم الوسيط ٦٠١ الذي عدل بموجبه مصرف لبنان أحكام التعميم ١٥١ (رفع سعر صرف السحوبات من ٣٩٠٠ إلى ٨٠٠٠ ليرة للدولار الواحد، وحدد سقف السحوبات الشهرية ب ٣٠٠٠ دولار، وهذا شكل إنخفاض عن ما كان يتم تداوله من بعض المصارف - ٥٠٠٠ دولار شهرياً) إلا مقدمة للتعميم الأساسي ١٦١.

هناك ما يكفي من الضبابية في هذا التعميم ١٦١، كما كان الحال مع سابقاته، وهذا يترك مساحة وافية وكافية للمصارف لهندسة آلية التطبيق في سياق الإمتثال لأحكامه.

وفي آلية الاستفادة من أحكام التعميم ١٦١ يجب التوقف عند الحسابات التي يستهدفها التعميم. التعميم ١٦١ يستهدف العمليات النقدية بالليرة اللبنانية التي تأتي من:

١. سحوبات من أرصدة حسابات مكونة أصلاً بالليرة اللبنانية، وهم الأكثر إستفادة من أحكام التعميم. مثلاً ٥٠٠٠٠٠٠ ل ل شهرياً وهذا السقف يعود تحديده لكل مصرف.

٢. إستحقاقات بالليرة اللبنانية من حسابات أخرى، إستفادة شهرية ضمن أحكام:

• التعميم ١٥١ (تحدد من قبل كل المصرف) أو

• التعميم ١٥٨ بالشق النقدي بالليرة (أي ٢٤٠٠٠٠٠ ل ل)

عندها يحتسب المصرف المجموع: السحوبات + الاستحقاقات:

٥٠٠٠٠٠٠ ل ل سحوبات + ٢٤٠٠٠٠٠ ل ل (التعميم 158 "أو" وليس "و" التعميم 151) = ٧٤٠٠٠٠٠ ل ل

يتم تحويل الحاصل إلى الدولار على سعر sayrafa (٢٢٧٠٠ ل ل للدولار الواحد). أي الحاصل ٣٢٦ دولار أميركي .

ويترك للعميل تقرير الحصول على المبلغ هذا بالليرة أو بالدولار . وفي المقلب الآخر، ما يحصل بين المصرف التجاري والمصرف المركزي لا شأن للمودع فيه لجهة احكام هذا التعميم إلا إذا كان الهدف قراءة بالنوايا وليس بالتطبيق!

وفي التداعيات على سعر صرف الدولار، عند إنطلاقة الاستفادة من أحكام تعميم مصرف لبنان الأساسي ١٦١، سوف يكون هناك:

• طلب متزايد على الدولار على منصة Sayrafa (مما يدفع بسعر الصرف صعوداً)، وهكذا سوف تنقلص حصة المودع الدولارية.

• وعرض متزايد للدولار في السوق السوداء (مما يدفع بالدولار هبوطاً) وهكذا سوف يتحجم حجم بركة هذا التعميم!

الإثنين متكاملين، السوق الذي يتحكم فيه مصرف لبنان والآخر الذي يخضع لمزاج زعران الإحتكار. والملايين يستفيدون من الإختلاف في الأدوار والصلاحيات من أجل إنقاذ السلطة السياسية في فشلها وتحميل المودع كلفة عملية الإنقاذ هذه من خلال ما يتم إستقطاعه من أصل وديعته المعنونة بالدولار (haircut)، والمواطن من خلال تاكل قدرته الشرائية بسبب الضغوطات التضخمية (inflation) يتحمل أعباء هذا الإنقاذ المدمر إقتصادياً ومعيشياً.

- دراسة: هويّات متّصلة لبناء المستقبل – د. حارث سليمان

هل هوية لبنان سواءً كانت تستند الى اللبناوية أو العروبة، أو الى تركيب تناسبي بينهما، هي هوية من الماضي، أم جزء من تأسيس تأسيسي لبناء المستقبل؟

وهل الهوية بحد ذاتها، هي صفة منجزة تامة، لتصبح أبديةً دهريةً، تتصل بجوهر ثقافتنا وتراثنا، أم أنّها هوية قيد البناء والتراكم، وأنّ دينامية تبلورها تتصل بالزمان والمكان، وبالإجتماع السياسي لشعبنا، كما أنّ إمكانية تحققها وترسيخها، مشروطةٌ بالمجال العام وبعلاقة مجتمعاتنا بأنظمة الحكم في بلادنا، وبشرعية السلطات وحسن حوكمتها؟

السؤال هذا مفصلي، لكي نميّز بين نوعين من الهوية، الأولى “هوية الفصل” التي تُستعمل ذريعة لتبرير ثقافة القطيعة مع الإقليم والعالم.

والثانية “هوية الوصل” المتفاعلة مع مكانها وزمانها في الماضي طبعاً، لكن أيضاً في الحاضر والمستقبل!

والأولى تُعتبر الهوية جزءاً من ماهية الفرد أو الجماعة، وتُحسبها صفةً جينيةً وثقافيةً، كاملةً مُنجزّة ثابتةً عبر العصور ومستمرةً أبد الدهور، ويرتكز المدافعون عن هوية الفصل، على البعد الديني أو الإثني، في تأكيد الهوية وتَشكُّلها.

ورغم أنّ الدين يُشكّل جزءاً من هوية الفرد ووجدانه، إلا أنّ الإنسان ليس كائناً دينياً بحتاً وصافياً، وهويته ليست أحادية الأبعاد، كما يطرّحها البعض، بالقول أنّ لبنان بلدٌ تعددي، ويختصرون التعددية بالإنتماء الديني، فيلحظون أربع هويّات لبنانية؛ على أساس ديني في الجانب المسيحي، وعلى أساس مذهبي في الجانب الإسلامي، هي المسيحية، السنية، الشيعية والدرزية، والتعددية المطروحة هنا، تعدديةً مبتورةً وتعسفيةً؛ هي مبتورةٌ لأنها تُريدُ الإعرافَ بالإختلاف بين الطوائف فقط، وتُنكرُ التعددية داخل كل طائفة، كما تُنكرُ حرية الفرد لصالح وحدة الجماعة الطائفية، وهي تُطالبُ بحرية الإختلاف بين الجماعات وتنبئُ ممارسة الاستبداد ومنع الإختلاف داخل كل طائفة.

هي تعسفيةٌ لأنها تُفترض أنّ كلّ أفراد الطائفة خيارتهم واحدةٌ مُتجانسةٌ، وأنّ هذه الخيارات هي مُختلفةٌ ومُنقطعةٌ عن خيارات أفراد آخرين في طوائف أخرى...

ولهذا فهي بإسم “هويّات تعددية مزعومة” تُقيمُ معازلٍ فصلٍ بشريةً، يسود فيها استبداد يمنع الإختلاف والتعدد.

التعددية المنقوصة هذه، تتيح افتراس الجماعة لحقوق الفرد الإنسانية، من جهة أولى، ولحقوق الدولة السيادية من جهة أخرى، ثم تختصر الجماعة بحزبها الطائفي وتختصر الحزب بزعيم يحكم ليورث... وينطبق هذا الأمر على كل حزب طائفي، سواء حقّق غلبته الطائفية أم ما زال يسعى لتحقيقها. إنّ إختصار هوية الفرد

بالإنتماء الديني، هو ابتسار لأبعاد أخرى في كينونته وارتكاب تعسفي مضاف الى تعسف سابق يتعلق بحق الفرد بالانشقاق والتمرد على جماعته... وهو أمر يُكذِّبُه التاريخ والواقع، ليس بالنسبة للهوية فقط، بل حتى في مسألة البصمة الجينية الوراثية أيضاً! فلا وجود لهوية منجزة تامة، تستمر أبدية دهرية... الخلط بين الانتماء الاثني والانتماء المذهبي في لبنان، نفاق وتزوير، فبحسب دراسة علمية للصبغيات الجينية في لبنان، لا فارق بين صبغيات الشيعة والسنة والموارنة وبقية المسيحيين، فكُلُّهم من أصلٍ جيني واحد، والتطابق يصلُ الى 95%. وتاريخ لبنان الحديث يظهر كيف غيَّرت الكثير من العائلات الكبرى، ديانتها ومذهبها، حسب ظروف السياسة والسلطة.

ليس هناك في لبنان تعدُّ اثنيات، بل اثنية واحدة هي نتيجة تفاعل وتزاوج كل شعوب المشرق من الفينيقيين الى الكنعانيين الى الساميين الى القحطانيين والعدنانيين مروراً بالسريان والكلدان وفي الأصل السومريين ثم الآراميين، و ما تعاقب على العيش في بلاد ما بين النهرين واليمن القديمة، والشعوب الهندوأوروبية. ولبنان ليس أرضاً لتعدد إثنيات، بل إثنية متداخلة واحدة هي نتيجة تفاعل وتزاوج كل شعوب المشرق.

أما "هوية الوصل" وهي هوية عالم اليوم، فهي هوية مركبة بأبعاد مختلفة ومتعددة فعلاً؛ ففي كل إنسان، تعددٌ غنيٌ ومتنوعٌ، وفي كل لبناني هوياتٌ مُتساكِنَةٌ، تبدأ من عائلته الصغيرة، الى الانتماء لمسقط رأسه ومنطقته، أو عائلته الموسعة، وصولاً الى مذهبِهِ ثم ديانتِهِ، ومن بعد ذلك الى عروبته ولغته الام، وهو موسوم بخياراته وسلوكياته الغذائية وأنماط عيشه، وبتكوُّن ذائِقَتِهِ الثقافية والفنية وانحيازاته الرياضية، وبتبلور اهتماماته بقضايا انسانية كبرى، وهو في الوقت نفسه، مستهلكٌ مُنفتحُ العقل والقلب على كل جديد، في عصر أصبحت الارض فيه كنايةً عن قرية صغيرة، وهو اضافة لكل ما تقدم ركيزة وهدف، للإبداع والبحث والاختراع، فضاؤه التنافس والتزام معايير الجودة والابتكار، هو كائن لا يَخْتَصِرُ وجوده الدين، بل تتكوُّنُ أبعادُ شخصيته بتكوينه العلمي وبمستوى استهلاكه وموقعه الاقتصادي والمهني، وتتحدد خياراته وأنشطته على ضوء هذه الأبعاد كافة، من النظام السياسي وآليات الحياة الديمقراطية، وأنظمة الانتخاب والمنظومة القانونية، الى أساليب تسيير المرافق والخدمات العامة.

إنَّ استقرارَ المجتمعاتِ الانسانية وازدهارها، مشروطٌ بأن تكون السياساتُ العامة فيها، تجسيدا لهذه الأبعاد جميعها، وانعكاساً لتنوعها واختلافاتها.

الحقيقةُ أنه في كل لبنانيٍّ مُسلمٍ، شيء من المسيحية، كما في كل لبنانيٍّ مسيحيٍّ، شيء من الاسلام، هذا تراكم تم خلال مئة سنة من عمر دولة لبنان الكبير، وهو مجالٌ يتوسع ويتقدم.

وعلى ارض الحقيقة والواقع، فإنَّ هذا الحيز الحي، من مقومات العيش المشترك في لبنان، قد ساهمت به نخبٌ علميةٌ تربى قسم منها، في مؤسسات التعليم الكاثوليكية وفي الجامعات اللبنانية المختلفة، هذا الحيز الحي من العيش المشترك، هو مستقبل لبنان ومفتاح الرجاء له وهو أمانة لا يصحُّ التخلي عنها.

لقد تمرس لبنانيون وعرب بثقافة القطيعة، فيما بينهم من جهة أولى، وبينهم وبين دول الغرب من جهة ثانية، خلال مئة عام مضت مرات عديدة؛ مرة بإسم صفاء لبنانية مُتشدّدة، وثانية باسم اليسار وثالثة باسم القومية، ورابعة باسم دعوة للتوازن بين الشمال والجنوب، وخامسة باسم الاسلام...

فتقافة القطيعة تلك، والدعوة لها كانتا في مرحلة قيام دول كولونيلية غربية في مواجهة دول اشتراكية شرقية، بين معسكريها حرب باردة، وسعي لاستقطاب اقليمي ودولي، وهي ثقافة أصبحت ماضياً انقضى بانقضاء ظروفها...

والواضح بأن العالم قد تغير في غفلة منا، وأنا كمجتمعات لبنانية وعربية نعيش خارج نطاق العصر وقيمته، أسئلتنا غير أسئلة العالم، وأجوبتنا غير أجوبة العالم.

الحدثة قادمة تفرض تغييراً في نمط الحياة والاستهلاك، وتدهمنا العولمة كنظام كوني إدماجي، يعكس نسقاً اقتصادياً وقيماً جديداً، ويعيد تشكيل الأنظمة السياسية وأشكال الدول، فانتقلنا من الدولة الوطنية الحديثة، التي تُديرها الحكومة السياسية السيادية، الى شكل جديد من الحكومات، هي الحكومات الإدارية، وتغيرت طبيعة العملية الإنتاجية ومصادر ربحيتها، وتركزت القيمة المضافة لأي منتج صناعي في مُكوّنه المَعْرِفي، وتغيّرت أشكال التجارة وحدود أسواقها، وأزيلت كل أشكال العوائق والحدود لانتقال السلع والرساميل والأفراد والعلوم والثقافة، المعلومة عالمية، العلوم عالمية، والكرة الارضية مجالاً واحداً، محكومة بزيادة إنتاجية الفرد وتشجيع إبتكاراته وحماية إبداعاته. سمات عولمة الكوكب أربعة مستجدات قيمة هي؛

• الفرد، حريته وقيمه الانسانية، قيمة اخلاقية، لكنها قيمة اقتصادية كمنتج لكل إبداع، مع ما يستتبع ذلك من تأمين أنظمة سياسية، تؤمن على السواء شروط حريته وفضاء ابداعه.

• الانتاجية، بما تعنيه من كثافة الانتاج والسرعة لاختصار الوقت والاتقان والالتزام بمعايير الجودة ومواصفاتها.

• الابتكار عبر البحث العلمي بما يستوفي خلق أدوات جديدة ويفتح آفاق حاجات جديدة، وبيع مُبتكرة ويوسّع قاعدة الاستهلاك.

• التنافسية بما يُنتج سلعة تُتفوّق بمزاياها ووظائفها، وتكون متاحة بأسعار تنافسية لأوسع الشرائح الاجتماعية.

وتجديد هويتنا اللبنانية العربية، يتطلب الانخراط في العولمة، او ما يسمى اشتقاقاً “العوربة” اي العولمة في فضاء العرب والالتزام بتأمين مرتكزاتها السياسية، لا القطيعة معها، بل التنافس من داخلها لا مواجهتها، وزيادة الانتاجية لمواكبتها لا الانبهار بتسارعها، وإعادة تأهيل برامجنا التعليمية، وتحديث تعليمنا العالي للاستفادة من إنجازاتها، وجعل البحث العلمي عاملاً أساسياً في النمو الاقتصادي وزيادة الناتج القومي ورفع مستوى معيشة مواطنينا.

لا نملك ترف الاختيار بين قبول العولمة أو رفضها، ما نستطيع فعله هو أن نعترف بالفرد كمبدع بذاته، وأن نوهل شعبنا وشبابنا للانخراط بها، من موقع رفع الانتاجية والتنافسية والابتكار، فنساهم في انجازاتها وننعم بثمارها.

ان شرط تجديد هويتنا هو أن تكون اولاً "هوية وصل رحبة" وثانياً ان تكون ورشة لبناء المستقبل، وهي حين تكون كذلك، تتجاوز صراع الهويات المتناحرة أو على رأي امين معلوف الهويات القتالة، لتصبح مشروع نهوض نَحْمَلُهُ هويةً مركبةً وجامعةً، وأما هويّات الأقليات المأزومة فليست حقيقة إلاً وجهاً آخر، لاستطالة ازمانتنا ومآزقنا.

إنَّ حرية الفرد وحقوقه الأساسية، أصبحت شرطاً كونياً ليس فقط، لنظام قيم العولمة فحسب، بل لشروط كفاءة العولمة ذاتها ومستوى انتاجيتها وربحيّتها، واصبحت السياسة وانظمة الحكم انماطاً لحماية الفردانية، التي تنتج الابداعات والابتكارات، التي شكلت مجالات الصراع الحقيقية، في كل عواصم العالم ومراكز ابحاثه وجامعاته، ومراكز صناعة القرار فيها.

ولم يُكَوَّن "صراع الحضارات" حروباً فعلية، بل شكّل منظومات ايديولوجية تتصارع فيها، نظريات ورموز وعقائد وعواطف وكرهيات، وعماده فتاوى وكتب وفضائيات، فيما يغيب عن ساحاته، أي توازن يطال المعسكرات المتقابلة، وأي تناسب معقول للقوى المتقاتلة، او أي تعادل بتقنيات صراعاتها، كما يتبدى الاختلال الفادح عند مقارنة الاقتصادات الداعمة للأطراف المنخرطة في الحرب المزعومة تلك.

الصراع قانون من قوانين البشرية وسننها التاريخية، لكن شعوب العالم ونخبهم، وحسب درجات تقدمها وحضارتها، تركت منذ عقود صراع الهويات الذي يبدأ لكي يدمر، ويستمر بدون حلول أو نتائج، ويتأبد من جيل الى جيل، ولا تتحصل من خوضه اي نتيجة لان طعم أي نصر فيه، مر بطعم الخسارة.

- نافذة على فكر كمال جنبلاط:

- آراء ومواقف:
- ازمة حكومة ام ازمة سلطة

"ان ازمة الحكومة وتأليفها ، وازمة السلطة عامة ، هي ازمة رجال ، وازمة مبادئ تنعكس في ازمة النظام ذاته. فنحن في مرحلة نزاع وموت لبنان القديم هذا الموت البيطى "للرجل المريض" الذي يسبق ولادة لبنان الجديد. لذا عندما يلاحظ الناس عدم تحمسنا على الاطلاق لمفارقات تأليف المبادئ والاتجاهات الوطنية قبل وفوق اي شيء آخر، ووبرودتنا النسبية ، يخطر على بالنا وعلى كل بال ، المثل الدارج "الجنازة حامية ...

هذا هو موقفنا الصحيح، ولا نزال عنده ، لاننا لا ننخدع بالدعايات ، ولا يهمننا ان نشارك في الحكومة ام لا نشارك ، لانه ليس لنا كل الحرية في نظام برلماني وجهاز ديموقراطي ان نقول: لا نريد ان نشارك الا

إذا استطعنا تحديد المطالب التي يجب ان تتحقق في كل حال ، وان نسمي الجهات المنحرفة التي تعطل تحقيق هذه الاهداف والمطالب الوطنية .

(المرجع : كتاب دعوة الى الوطن عبر مؤتمرات ولقاءات ومواقف – الجزء الاول ص. 194)

● المجتمع توافق ومشاركة ارادات معينة

ان التاريخ يسير بخطى اوسع واكبر من العقائد الاجتماعية والسياسية التي تبرز في احدى مراحلها . وسبب ذلك ان الايديولوجية او العقائدية التي تكون متطورة وتعددية وطلبيعية في التقدم ، عندما تبرز الى الوجود ، لا تلبث من ان تتجمد وتتحجر في قواعد ومفاهيم واساليب تبتعد بها عن الروح التجريبية الاصلية في كل عمل بشري ناضج ومتطور ، وعن هذه الذهنية البراغماتيكية التي يشير اليها لينين في اكثر من مناسبة ومكان وخطر التحجر والتعقد والابتعاد عن الواقع المتبدل والمتغير باستمرار ، يصيب العقائد السياسية والاجتماعية اكثر مما يصيب النظريات العلمية والعلم ومفاهيم العلم ذاته ، لسبب بسيط جداً ، لان العلم يتبنى التجربة والاختبار في كل شيء. فكل تجربة تناقض النظرية العلمية القائمة السابقة تدفع بالعلماء الى تكوين نظرية جديدة يمكنها ان تفسر واقع هذه التناقضات .

من هذه المواجهة العلمية الصحيحة التي تأخذ في الاعتبار اعتماد وتفاعل جميع التناقضات في كل المستويات التي تؤلف الشخصية البشرية والشخصية الاجتماعية وتطور الحضارة والتراث ذاته ، وما يجب ان يتحقق في حياة الانسان المعاصر .

(المرجع: كتاب رسالتي العدالة الانسانية ص. 197)

● من اقواله:

● لك الارض والمياه

امسك هذه المياه يا بني فهي مياه لبنان

وانت في جنة غناء ،

الصحراء القاحلة حولك في جميع اقطار الشرق ، اينما اتجهت الصحراء تلفك كالثعابين ، الا في لبنان

احرص على الماء لانه الدم الذي يجري في عروق الارض وهذه المياه ، مياه قاديشا وافقا والصفاء والباروك والعاصي والليطاني ، هي حياة لبنان ، تنحدر من اعالي السماء الى البحر.

ومن ارض صنين والقرنة السوداء وجبل حرمون وارز الرب.

كن طاهرا كهذه المياه، فان القوة في طهارة اليد والجسد والروح...

كن خيراً تشع منك الروحانية ، وسمو الاخلاق ، اغرس الخير على جانبي الطريق الصاعدة امامك نحو
النور . واجعل الدنيا جنائن حولك غناء. كن فرحاً جذلاً كمياه لبنان عندما تزغرد في الصباح الباكر ، الفرح
مصدر لقوة وطمأنينة.

كن خلاقاً كمياه لبنان فتنبت الحياة من الموت ، والخضرة من اليبوسة القاحلة .. وشجرة في حفنة حصى
وتراب. امسك هذه التربة يا بني بيدك ، فهي مزيج من رفات الجدود.

لقدامتزج بها دم المسيحي والدرزي والمسلم. فهي واحدة لا تتجزأ.... منها تمر القوة اليك والحيوية منك،
والدم في عروقك... هي ملكك وانت منها."

(المرجع: كتابه "المعرفة زاد الانسان " ص. 45)

● الشريعة السياسية

ان اردنا ان نصح السياسة علينا ان نجعلها العلم الممتاز الاخير ، على حد تعبير الحكيم اليوناني
"فيتاغورس" الذي جعلها تتويجاً لجميع العلوم الاخرى. والامتحان العسير الاخلاقي والمعنوي والنفسي
الذي لا يعبر اليه الا ارباب النخبة الحقيقية ، وكم من مرة رأينا في عصرنا كثيراً من السياسيين الذين
يعوزهم الاتزان ، وربما يصيب بعضهم جنون العظمة ، قد وصلوا الى مرتبة قيادة الشعوب ففعلوا ما فعلوا
وذاق الناس مرارة تصرفهم .

انا ادعو لحكم النخبة والنخبة في مفهومي ليست الخدمات ، كما يحصل اليوم. واذا لم تستطع ان تبرز
النخبة الحقيقية من خلال الامتحان والاختبار النفساني والاخلاقي والفكري العميق ، فكيف يمكن ان
يصلح حكم الشعب بواسطة الشعب ولأجل مصلحة الشعب على حد تحديد الديموقراطيين ، وكيف يستطيع
الشعب والذين يقودونه في متاهاتهم ان يعرفوا ما هي مصلحة الشعب الحقيقية ... انهم في هذه الحالة
يشبهون على حد تعبير الانجيل "عميان يقودهم اعمى" ونهاية الجميع الوقوع في الحفرة ."

(المرجع: كتاب "المعرفة زاد الانسان " ص . 80)

- مطالب ومشاريع اصلاحية: هكذا نكافح غلاء المعيشة

نأمل ان يحقق العهد المطالب الاجتماعية الكبرى والاساسية للشعب اللبناني ، وهذا لا يتم بزيادة الاجور
لفئات معينة دون الاخرى . ونحن نعتقد ان اساس المشكلة لا يحل على اساس زيادة الاجور مهما بلغت ، بل
على اسس رئيسية اهمها:

1- تسعير كل الحاجيات في البلاد ، وتأمين ربح لا يتجاوز 7% للتاجر . ففي كل بلدان العالم يوجد
تسعيرة للحاجيات

2- هناك من ثم قضية التعليم الذي يجب ان يؤمن للجميع مجاناً ، فاحتكار العلم في لبنان اصبح اكثر
من تجارة

3- قضية السكن حيث يجب وضع قانون يجعل صاحب المنزل خاضعاً لتسعيرة تضعها الدولة على بيته ، والتي يجب ان لا تتجاوز نسبة 7% من تكاليف بنائه. كما يجب اعتماد سياسة انشاء مساكن شعبية للمحتاجين بأسعار معقولة تقسط على آجال طويلة .

4- قضية الادوية التي لا تزال موضع استثمار واحتكار لا مثيل لهما في العالم . ان تأمين استيراد الدواء يزيل عن كاهل اللبناني عبئاً ثقيلاً طالما رزح تحته دون طائل.

5- هناك فئة من كبار الصناعيين والتجار يفرضون على الشعب تحت شعار الحماية ضرائب تصل احياناً الى 160 و 170%. وهذه القضية لا تحل الا بتدخل الدولة مباشرة في تأسيس المصانع ومشاركة الصناعيين في ادارتها وتحسين انتاجها وتصريفها.
هذه هي الامور التي تؤمن حلاً معقولاً وجذرياً لأزمة المعيشة .

(المرجع: كتابه دعوة الى الوطن عبر مؤتمرات ولقاءات ومواقف – الجزء الاول – ص. 147)

- **علوم وتكنولوجيا: هل يمكن للذكاء الاصطناعي ابتكار ونشر الأخبار المضلّة؟** - جريدة النهار – 06 كانون الاول 2021

سمح التطوّر التكنولوجي للأخبار، على مختلف أنواعها، بالانتشار بشكل واسع في وقت سريع، ما زاد من احتمال انتشار #الأخبار الكاذبة والمضلّلة، التي قد يصدّقها المتلقّي أو يُساهم أيضاً في انتشارها.

وفي ظلّ التقدّم السّريع لتقنيّات #الذكاء الاصطناعي، أصبحت هذه ال#تكنولوجيا مسؤولة بشكل كبير عن نشر هذه الأخبار أو تكذيبها.

فقد نشر موقع مؤسّسة "صحافة الذكاء الاصطناعي للبحث والاستشراق" مقالاً يُبيّن قدرة الذكاء الاصطناعي على التطوّر لإنتاج الأخبار المضلّلة والكاذبة، وأكّد أنه "يمكن للذكاء الاصطناعي إنتاج مقاطع فيديو كاذبة أو صوراً ملقّقة بطريقة احترافيّة للغاية باستخدام تقنية جديدة تسمّى "التزييف العميق" أو "الوهم العميق"، مثل وضع وجه شخص على جسد شخص آخر وتقديم أدلّة كاذبة عن طريق التلاعب بالصّورة أو الصّوت".

وأفاد المقال بأنّه تمّ ابتكار أدوات وبرامج تكنولوجيّة تعتمد على خوارزميّات دقيقة وذكيّة للكشف عن الأخبار الكاذبة، باستخدام الذكاء الاصطناعي أيضاً، لكنها تستخدم لمكافحة المعلومات المضلّلة لا لنشرها.

وأبرز الأدوات التي تكشف عن الأخبار الكاذبة: تطبيق "Logically ،The Factual"، شركة " Full Sensity AI ،Fact" وغيرها.

ألقى العلماء ضوءاً جديداً على الأحداث المبكرة في المعركة بين «كوفيد - 19» والجهاز المناعي في الأنف، وهو نقطة دخول رئيسية للفيروس. ووجد الخبراء في جامعة نيوكاسل البريطانية أن «جميع أنواع الخلايا الأنفية معرضة للعدوى وأن بعضها، مثل الخلايا الهدبية والإفرازية، يدعم مستويات أعلى من العدوى». ومن خلال تحديد الاستجابة المناعية لخلايا الأنف، وجدوا الطريقة التي تتفاعل بها بطانة الأنف مع فيروس «كورونا» المستجد، الذي يسبب «كوفيد - 19»، واقترحوا علاجاً للمرض يستخدم مادة «الإنترفيرون» في شكل بخاخ.

وتعزز الدراسة، التي نُشرت أول من أمس في مجلة «نيتشر كومينيكيشن»، الخطوة الأخيرة التي اتخذتها الحكومة البريطانية لفرض استخدام أقنعة الوجه في وسائل النقل العام وفي المتاجر لمحاولة الحد من انتشار الفيروس.

ويقول الدكتور كريستوفر دنكان، من كلية العلوم الطبية بجامعة نيوكاسل، الذي قاد الدراسة في تقرير نشره الموقع الإلكتروني للجامعة بالتزامن مع نشر الدراسة، إن «النتائج يمكن أن تساعد في تطوير العلاجات المستقبلية للوقاية من العدوى، وهذا بحث رئيسي لأسباب علمية وإكلينيكية على حد سواء، ما يعزز أهمية ارتداء أغطية الوجه لتقليل انتقال الفيروس». ويضيف: «من الممكن أن تكون نتيجة المعركة بين الجهاز المناعي الفطري والفيروس في الغشاء المخاطي للأنف محدداً مهماً للمرض، وإذا تم استهدافها بسرعة فقد تساعد في الحد من العدوى».

واستخدم العلماء نموذجاً لبطانة الأنف نمت من مادة خزعة أنف المريض واستخدموا تقنيات متقدمة لتشخيص العدوى والاستجابات المناعية على مستوى الخلايا المفردة، ثم قام فريق المتخصصين في علم المناعة والجينوم وبيولوجيا مجرى الهواء بقياس جميع البروتينات المنتجة في مزارع الخلايا المصابة، ووجدوا أن الخلايا الأنفية تستجيب للعدوى من خلال إنتاج استجابة مناعية قوية، تهيمن عليها المواد المضادة للفيروسات المعروفة باسم «الإنترفيرون». وتم إثبات استجابة «الإنترفيرون» في دراسات المرضى على أنها عامل وقائي مهم ضد «كوفيد الشديد» أو الذي يهدد الحياة، ومن غير الواضح من أين تبدأ هذه الاستجابة. وتشير نتائج الدراسة إلى أن استجابة «الإنترفيرون» تبدأ في الغشاء المخاطي للأنف في المراحل المبكرة من العدوى.

ويقول الدكتور دنكان: «من المثير للاهتمام، أننا رأينا أن استجابة الإنترفيرون تستغرق وقتاً أطول لتبدأ في الخلايا الأنفية المصابة بفيروسات الجهاز التنفسي الأخرى، مثل الإنفلونزا، ما يشير إلى أن كورونا المستجد لديه طرق لتخريب هذه الاستجابة في المراحل المبكرة». ويضيف: «ومع ذلك، بمجرد إنشاء هذه الاستجابة، بدأ الإنترفيرون في إعاقة تكاثر الفيروس، وتماشياً مع هذا، عندما أضفنا الإنترفيرون قبل الإصابة، وجدنا أنه يمنع تكاثر الفيروس بشكل فعال، وهذا يفتح إمكانية إعادة استخدام الإنترفيرون، التي تمت الموافقة عليها لعلاج الالتهابات الفيروسية الأخرى في المرضى، كذاذ للأنف لعلاج كوفيد - 19 في بعض الحالات الشديدة، ويمكن استخدامه كعلاج وقائي لحماية الأشخاص الذين لا يستجيبون بشكل جيد للقاحات».

- اخبار الرابطة
- الدكتور يقظان التقي يمثل الرابطة في حفل توقيع الدكتور عماد شيا لكتابه "كمال جنبلاط والصحافة: تاريخ تفاعل مع الاحداث"

ايها الحضور الكريم

شعور بالدفء على الرغم من الصقيع السياسي ، ومع كمال جنبلاط موعد دائم مع مؤانسة الطبيعة والجماليات ، ربيع ولادة المفكر والفيلسوف والحاضر باسترهافاته ومجازاته الموحية التي تعبر فصولا من كتاب الى كتاب ، وامانا كتاب الدكتور عماد شيا ، ويبقى الكتاب اخر مساحات التعبير والفكر والحرية. سعدنا بهذا المنتج للعزيم شيا بعنوان : " كمال جنبلاط والصحافة تاريخ متفاعل من الاحداث" وهو عنوان يكتسب اهمية واطافة علمية. يشرحها الكاتب في فصول كتابه . كل قراءة جديدة في مدارات فكر جنبلاط في السياسة والفلسفة والتاريخ والاجتماع والاعلام هو خطوة مباركة .

كمال جنبلاط دوما يخترق ، يتقدم في مدى مفتوح من الرؤيا الواضحة للاحداث . يشرفني في هذا المحفل الكريم ان امثل رئيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط معالي الصديق الاستاذ عباس خلف والاصدقاء اعضاء الرابطة وامين سرها العزيز سعيد العز . والاستاذ خلف يرسل لكم تحياته ويثني على جهود الدكتور شيا البحثية . حسنا فعل الدكتور شيا بتحفيظنا على قراءة المعلم مجددا ، نحن بحاجة الى قراءته بحواس ونظرات جديدة . رجل شكل نهضة حقيقية فلسفية ، وسياسية ، وانسانية .

ما جاء به العنوان مهم : العلاقات بين السياسي والصحافي . من يؤثر على من اكثر ؟ من يصنع من السياسي ام الصحافي ؟ ، الصحافي يشكل صورته لدى الاعلامي ، والعكس يشكل الصحافي او الاعلامي صورته لدى السياسي ، وعملية التأثير متبادلة ومعقدة جدا .

عند كمال جنبلاط ، منهجية القراءة توسعية اكثر . فيها اكثر من بعد . تحتاج الى تجاوز النص التوثيقي الى تأطير تحليل المضمون ، وتجاوزه الى ما هو تحليل واستشراف في منهجية متماسكة والى ما يهضم ويلتقط عمق الظاهرة الجنبلاطية الصحافية في الافتتاحيات والتفاصيل ، هذا الصحافي كمال جنبلاط الصحافي. وهناك كمال جنبلاط المؤرخ الذي يقدم الفكرة الفلسفية في سياقات تاريخية من المذاهب والتيارات التي ساهمت في تطور الفكر السياسي .

الصحافي يعرض التاريخ / موزاييك من مقالات وافتتاحيات وصور كمال جنبلاط . فيما المؤرخ يشتغل على Structure اي المعمارية التاريخية .

الصحافي سيوفنا في الشكل واللايقين ، التاريخ هو اليقين ، لا اقول ان كمال جنبلاط هو كل اليقين . كلا . سنوات من التحليل قد تواجه نقدا بيوم واحد من التركيب او احيانا من التفكيك . المهمة صعبة على الدكتور شيا . حتى التوثيق فيه اكثر من بعد ، واكثر من شهادة ، ويحتاج الى مراجع كثيرة . يحتاج الى اكثر من مادة ، ما يجعل الامر صعبا في مادة تحليل واحدة .

المادة موجودة في فصول الكتاب . الدكتور شيا يستخدم تأطير المضمون بمرجعيات ثابتة او كلاسيكية . هذا مربك يحتاج العودة بالنصوص الى سياقاتها الزمنية والمكانية ازاء كم هائل من المتغيرات والتحويلات التي تجري في وتائر متسارعة .

كمال جنبلاط نظام افكار ليس تكرارا بيروقراطيا ، نسج علاقة بين السياسي والصحافي غير تقليدية تماما تذهب معها الى مكان اخر اكثر استثنائية .

اختيار عنوان موفق .

الصحافة في جوهرها هي السياسة .

الثقافة في الجوهر هي السياسة . بالمقارنة اليوم في هذه الصورة اشياء كثيرة تهدمت . في شيء ما فقد ذكاه السياسي . انهم لا يقرأون جيدا ! فقدنا في لبنان للاسف هذه الموهبة . في شيء غلط عام ؟ مع استثناءات منها نجل كمال جنبلاط الزعيم وليد جنبلاط مثقف خطر ولديه نهم على القراءة ، مع قلة قليلة جدا من اقرانه .

بالعودة الى كمال جنبلاط كان حالة خاصة ، حالة فكرية وفلسفية واعلامية في ان . كيف تفكك هذه الظاهرة . الامر صعب جدا .

لماذا الفلسفة ؟ لان الفلسفة هي العقل والنقد ، هي فوق الدين والمذاهب والايديولوجيات . ما عاد عنا فلاسفة في لبنان ، اخرهم الراحل بولس خوري ، لدينا ناصيف نصار ومشير عون ، وضاح شرارة واحمد بيضون يشعلان الموقع السوسيولوجي واللغوي اكثر .

مدينة ليس فيها نقد هي مدينة ميتة . غياب الفلسفة يعني غياب الة قياس العقل والمنطق . لا يقرأون لا في علم الاجتماع ولا في علم الانثروبولوجيا والتاريخ والفلسفة وهذا يفسر كم من العبث والفوضى والتقهقر السياسي في البلد .

كأن البلد ضد الثقافة . والسلطة ضد الثقافة .

الصحافي عند كمال جنبلاط كانت تعني فكرة الديمقراطية ، فكرة التماهي مع الحرية ، فكرة الخروج من مثلث الدائرة المغلق السياسي والمالي والاجتماعي ، الى دائرة الفكر المستقل والمتغير المستقل . امر بالغ الاهمية كمال جنبلاط كان داخل الدائرة لحين واللاعب الاساسي خارج الدائرة احيانا كثيرة .

كمال جنبلاط كسر تابو الموروث السوسيولوجي السائد ، والسؤال عنده كيف يمكن تشكيل انسان جديد سياسي في لبنان . النتيجة التي واجهته عالما قديما من التراتبية والبروتوكولية واشكال من التمييز ، والافكار الماضوية . عمليا تحطم كل شيء ووصلنا تراكما الى التقهقر السياسي الحالي .

نعيش اليوم عالما من اللابيقين والعبث والمجهول واللامتوقع . واللبناني فاقد الحرية ، فاقد الجديد ، فاقد الارادة ، الانسان القدري والديني اكثر . فاقد الاثر في مطل الثورة الصناعية والتكنولوجية الرابعة وعالم الذكاء الصناعي، فيما نجد كمال جنبلاط يجسد في صيرورته التقدمية كثير من الافكار التي تدافع عن حرية الافكار وما بعدها وما خلفها في كتبه واراته واكتشافاته لحياة انسانية اكثر سعادة ورفاهية .

في الستينات والسبعينات كنت تعرف الاخر مما يحمله من كتب وما يقراه من صحف ومجلات ، كتب لروسو وفلوبير وجينيه وجان بول سارتر والبير كامو ، وانطون سعادة ، وابعد توما الامويني وجون لوك والقديس اوغسطس .. او كتاب الشعراء عند احمد شوقي وخليل مطران وصلاح عبد الصبور ونجيب محفوظ ، وميخائيل نعيمة وجبران خليل جبران .. وجنبلاط كان يقرأ ما بعد هذه الافكار .

اليوم في شيء غلط . الفلسفة كانوا ادباء وشعراء وروائيين ، سارتر ، فلوبيير ، غوته / بول ويكور ، البير كامو كان فيلسوفا ، كبار الفلاسفة يقرأون في الشعر والادب ويحضرون المسرح والمعارض .. الذات لا تنتج الذات . الذات تذهب الى الاخر . هذا هو كمال جنبلاط .

بالعودة الى الكتاب . منهجيا هذا البحث يشبك مع ارشيف " النهار " ، جريدة يمين الوسط التي اعطت كمال جنبلاط الكثير ، واحد من اشهر كتّاب العمود الصحافي. ميشال ابو جودة رفع كمال جنبلاط الى رتبة القداسة !

كذلك يشبك الكتاب مع جريدة السفير ، التي ورثت المد "القومي واليساري" وبتواصل مع الاحداث كان مجلس كمال جنبلاط فيهما مجلسا سياسيا . لكنه كان مجلسا صحافيا بامتياز . ام يجرؤ احد على تغييب كمال جنبلاط ، او المختار. كمختبر للديمقراطية واللعبة السياسية في لبنان وحين حدث ذلك مع طلال سلمان"

مجالس الاسد " حدث سجال كبير وتصدى له البلد .
الصحافة عكست هذه التواصلية والتفاعلية والسياسية والفكرية والثقافية والبيئية وادب الحياة الذي مثله كمال
جنبلاط الذي مزج بين المثالية الاغريقية والاشتراكية والبنوية والوجودية والتفكيكية النقدية في منظومة
افكار حرّة وليبرالية . كأنه هضم كل المدارس ومذاهب الفكر السياسي في شخصه .

هل كان يمكن البناء المنهجي على اشكالية محددة في الكتاب ؟
الاشكالية تبنى على فرضيات وعلى اسئلة مفتوحة اكثر من الاجوبة .
تأطير المضمون يسمح بالتوسع في هذه الدراسة والرهان على تحديثها وسياخذنا الدكتور عماد الى مكان
اخر من تشكيل مادة صحافية واحدة على نحو اكثر توسعا وتواصلية . تشكيل مادة حول رجل " ماسي
" صنع سحره في الاعلام المحلي والاقليمي والدولي وللأسف لم ينصف كثيرا في تحديث المراجع خلال
الثلاثين سنة الماضية . لان مسار الافكار ليس فقط في لبنان بل في العالم تحول مسار افكار ناصرية .
ونقرأ في الكتاب بعض النقاط المهمة من نوع كيف اطلق جنبلاط مصطلح " الدكتيلو " للتعبير عن رفض
تدخل الاجهزة الامنية . اصدار قانون " من اين لك هذا " مع العميد ريمون اده . مطالعته البرلمانية وكتابه
" رسالتي كئيب " .. هذا الى افتتاحياته 1333 افتتاحية في جريدة " الانباء " و63 كتابا . والرجل
استشهد في عمر الشباب ، في عمر ازدهار الافكار والابداعية !
نصوص مفتوحة في كل القضايا: الديمقراطية ، التاريخ ، السياسة ، الفكر ، الدين ، الحضارة ، علم
الاجتماع ، التربية ، الاقتصاد ، البيئة ، واللغات كافة ، واللغات ليست امرا تقنيا ، بل جوهريا في غنى
المصادر والمراجع التي تركها جنبلاط لاسيما في المكتبة الفرنسية.
الصحافة وثقت انتقال جنبلاط الى الحداثة (ص83).
هذه اشكالية تجد فرضياتها مجددا .

اي بحث سيواجه مشكلة تشكيل الابعاد في فكر جنبلاط العروبي والفلسطيني بالعمق ، والاسلامي المعتدل
في المطلق الروحاني ، والمسيحي في طبيعته الايمانية والرجائية . كان خيارا سقراطيا ، الى تمسكه بالدولة
الوطنية .

" لا يمكن تحقيق دور الصحافة الديمقراطية الحقيقية الا عندما يتوافق اي حق تعبير للصحافي مع
مسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع (ص197). نحن اليوم في اطار اعلام الرأي والذي يطمس الحقائق.
ونحن نسال هل تمارس الصحافة ادوارها بوسائل ديمقراطية وقانونية ؟ .
اشكالية اخرى يجب التصدي لها : هل يمكن التمييز بين كمال جنبلاط المحلي والاقليمي والدولي . واين
نجده اكثر في الفصل الصحافي ، او الفلسفي ، ما فوق الطائفي ، ما فوق الدين ، او البعد البيئي المعاصر ؟
يمكن الحسم ان كمال جنبلاط نموذج للسياسي الذي يصنع الاعلامي وليس العكس .
كتاب الدكتور شيئا اعدنا الى زمنيين . وبيروتيين ، زمن من الحنين الى الافكار والكبار امثال كمال
جنبلاط الذي عكس زما من التواصلية والتفاعلية والرهان مجددا على الربط بين المتغيرات والتحويلات
واكتشاف افاق جديدة في تلك العلاقة الاستثنائية الذي جعلت من جنبلاط ذلك السحر الجاذب عالميا .
في ميلاده تحية من رابطة اصدقاء كمال جنبلاط الى المعلم ، من شكل لغة داخل اللغة ، وجمالا والفا في
قلب الافق .

شكرا للمؤلف عماد شيئا

شكرا للحضور الكريم .

د يقظان التقي استاذ جامعي واعلامي .

(كلمة رابطة اصدقاء كمال جنبلاط. في حفل توقيع الدكتور عماد شيا في القصر البلدي - صوفر
2021-12-3)

- بمناسبة الاعياد توجه الرابطة للبنانيين الرسالة التالية :

بيروت في 21 كانون الاول 2021

تمنياتنا للبنانيين في الاعياد القادمة

بمناسبة قدوم عيد الميلاد المجيد ورأس السنة الجديدة ، نتقدم رابطة اصدقاء كمال جنبلاط من اللبنانيين جميعاً بأخلص التمنيات لهم بالصحة الجيدة في مواجهة الامراض ووباء كورونا ، وبتحسن الاحوال المعيشية والأمنية والخروج من المعاناة . وتأمل من الجميع وخاصة من ارباب السلطة والسياسة ان يتفهموا بتجرد واخلص الاسباب الحقيقية الكامنة وراء الفوضى القائمة والفساد المسيطر والعجز المتفاقم، التي تهدد مصير الوطن والمواطنين، ويقتنعوا بضرورة تقديم المصالح الوطنية التي تجمع على المصالح والطموحات الشخصية والفئوية التي تفرّق. وبهذا فقط نتوصل الى الخروج من المعاناة واعادة بناء دولة المواطنة العادلة.

عباس خلف

رئيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

- الرابطة تواصل حملة التوعية ضد وباء كورونا :

- رصد متحور جديد شديد العدوى من كورونا

اعلنت السلطات الصحية في دولة جنوب افريقيا عن رصد متحور جديد من فيروس كورونا وصفه عالم الفيروسات "خوليو دي اوليفيرا" انه شديد العدوى ، سريع الانتشار لانه يكشف عن ارتفاع كبير في الطفرات اكثر من متحور "دلتا". المتحور الجديد يحمل اسم "اوميكرون" "B.1.1.529" وما يثير القلق في انحاء العالم من المتحور الجديد ان العلماء يجهلون حتى الان ما اذا كانت اللقاحات المتوفرة حالياً ضد كورونا فعالة ضد المتحور الجديد. حكومات العالم سارعت لاتخاذ تدابير الحماية من وصوله الى بلدانها. ونحن في لبنان، على ضوء ما نكابه من معاناة ، قد نكون بأمس الحاجة للاسراع في تشديد المراقبة في المطار والحدود البرية والبحرية لمنع تسرب الفيروس ، ودعوة الجميع للتقيد التام بتدابير الوقاية ، وتسريع حملات التلقيح.

- اللبنانيون في مواجهة الموجة الرابعة من وباء كورونا

تصاعد اعداد الاصابات والوفيات في لبنان بفيروس "كورونا" يؤكد ان لبنان بدأ يواجه الموجة الرابعة من الوباء والذي يتمدد في مختلف المناطق، خصوصاً في مناطق الاطراف لاسيما في البقاع والشمال في عكار تحديداً، حيث نسبة التلقيح متدنية . وخوفاً من تسرب متحور "اوميكرون" الى لبنان، وتسببه برفع نسبة المخاطر الوبائية ، سارعت الهيئات الصحية الرسمية الى اتخاذ قرار بوقف الرحلات الجوية مع عدد من

الدول الافريقية ، وتسريع عمليات التلقيح في المدارس للتلامذة ، والطلب من المواطنين التقيد التام بتدابير الحماية والوقاية .

- الازمات الحياتية تسرّع تفشي وباء كورونا في لبنان
في حين يواصل عداد كورونا قفزاته القلقة مسجلا ارقاماً عالية في الاصابات والوفيات ، يترافق ذلك مع عجز ارباب السلطة عن ايجاد حلول للازمات الحياتية التي تزداد تفاقمًا. وهذا بالطبع ينعكس على الامكانيات الضئيلة التي لاتزال متوفرة لمواجهة الوباء، سواء على صعيد التلقيح ، ام وفرة الدواء والتجهيزات الطبية والقدرات الاستشفائية، ام السيطرة على حالات الاصابة لدى الوافدين الى لبنان من الخارج ، وتسبب ذلك بانتشار واسع للوباء في مختلف المناطق.
في مواجهة كل هذه المخاطر ، وانعدام القدرات الرسمية على التصدي للوباء ، اللبناني مطلوب منه الاتكال على الذات ، واتخاذ ما يلزم لحماية نفسه ، ومن حوله، وبالتالي حماية المجتمع.

- اعتماد الجرعة المعززة من لقاحات كورونا تتوسع

اصبحت الولايات المتحدة احدث بلد يسمح لجميع البالغين الحصول على جرعة ثالثة معززة من اللقاحات المضادة لكورونا . ورأى علماء يتتبعون البيانات الوبائية ان هذا هو الوقت املناسب لهذه الخطوة ، مع ان اللقاحات التي اعطيت بجرعتين ما زالت فعالة للغاية ، من حيث تقليل معدل الاشكال الحادة من الوباء والوفيات . فقد اظهرت البيانات ان فعالية اللقاحات، بعد الحصول على الجرعة المعززة ارتفعت الى 95.6% ضد الوباء المصحوب بأعراض.

- بمناسبة ذكرى ولادة المعلم كمال جنبلاط: رسالة الى روح المعلم كمال جنبلاط في عليانه

الا ليت البقاء يدوم ، ولكن

دوام الحال في هذه الدنيا محال

ولا نأمل بتحسن الاحوال فيها

بعد ان غيَّب عنها امثال الكمال

وكل الناس فيها نحو الموت تمضي

برحلتها كما مضى عنها كمال

يا معلم ، انت دائم البقاء، معنا ، بفكرك ونضالك واصلاحك ورؤاك المستقبلية، ونحن لذكراك اوفياء
وللمسيرة متابعون على خطاك.

- من الصحافة اخترنا لكم :

- بالتفاصيل: شفت المصارف للدولارات بالرسوم والعمولات ابتداء من 2022 – عزت الحاج حسن – جريدة المدن – 2021/12/16

تقوم المصارف اللبنانية بعمليات "سطو" منظم على حسابات مودعيها، فتفرض رسوماً وعمولات وأموراً أخرى، تحت مسميات مُبتكرة، تستهدف اقتطاع جزء من أموال العملاء مهما كانت حساباتهم. تقوم بممارسات غير قانونية ولا أخلاقية بحق العملاء، في وقت يقف فيه القضاء موقف المتفرج، ولجنة الرقابة على المصارف في صفوف الدفاع الأمامية عن المصارف.

قد لا تكون المرة الأولى التي نعرض فيها الرسوم والعمولات غير القانونية التي تتقاضاها المصارف قسراً من جيوب عملائها. لكن ما يجب على العملاء معرفته هو أن المصارف تعتمد سياسة الاقتطاعات الدورية كأسلوب ونهج في عملها، يخولها رفع قيمة العمولات والرسوم بشكل مستمر، من دون أي مسوغ قانوني وأي تبريرات. وطبعاً، في غياب أي تقديمات وخدمات مقابل تلك العمولات والرسوم.

Audi و Blom

بعض المصارف عمّمت على مواقعها الإلكترونية نيتها رفع الرسوم والعمولات ابتداء من شهر كانون الثاني من العام 2022، من بينها بنك لبنان والمهجر Blom Bank، الذي يتجه إلى رفع العمولات والرسوم التي يتقاضاها إلى 15 ألف ليرة على الحسابات بالليرة، و8 دولارات من حسابات الدولار المحتجزة لديه، أو ما يسمونها بحسابات اللولار، و4 دولارات من حسابات الدولار الفريش. ولا يكتفي المصرف بتلك العمولات، فتحويلات الدولار من الخارج يقتطع منها أيضاً 10 دولارات بالحد الأدنى، وتتصاعد مع قيمة المبلغ. ويُضاف إليها رسوم على كل عملية سحب.

تتقاضى غالبية المصارف رسوماً وعمولات تحت تسميات عديدة، منها رسوم الخدمات وتكلفة الرسائل والرسوم الشهرية والعمولات على التحويلات وغيرها.. وقد أضاف بنك عودة Audi Bank إليها تسمية جديدة هي ختم السحوبات أو مصادقة السحوبات. ويقتطع بنك عودة نسبة عالية من قيمة التحويلات تبدأ من 20 في الألف، و5 دولارات كرسوم على عمليات السحب الفريش، و6 دولارات رسم خدمة، ودولار واحد للرسائل، و3 دولارات رسماً شهرياً.. وأي خدمات هي تلك التي يتقاضى عليها المصرف بدل 6 دولارات!؟

الشكاوى التي تصدر عن عملاء بنك عودة تفوق بأعدادها ونوعيتها كل شكاوى المصارف. فبنك عودة غالباً ما يكون السبّاق بين المصارف بممارسات غير قانونية. وأحدثها أن البنك المذكور أبلغ مودعيه الذين يودعون شيكات في حساباتهم بوقف هذه العمليات! بمعنى أن صاحب الحساب في بنك عودة لم يعد بإمكانه إيداع شيك في حسابه. وبالتالي، عليه بيعه لتجار السوق السوداء، الذين بدورهم يعيدون الشيكات إلى المصرف عينه.

لا خدمات مصرفية يتم تقديمها مقابل تلك العمولات والرسوم والاقتطاعات. ويجزم المحامي من رابطة المودعين، فؤاد الدبس، في حديث إلى "المدن"، بعدم قانونية ممارسات المصارف، خصوصاً أنها تقوم بتعديل العقود المبرمة مع العملاء، لكن من طرف واحد. أي من دون الاستحصال على موافقة العميل. وهذا أمر غير قانوني.

Sgbl

وإذا كانت المصارف تقتطع الرسوم والعمولات يميناً ويساراً، فإن بنك سوسيتيه جنرال وصل به الأمر إلى اقتطاع عمولات على الحسابات الفرعية sub accounts. وهي الحسابات التي شدد مصرف لبنان بأكثر من تعميم له بإعفائها من أي رسوم. وليس ذلك وحسب، فمصرف Sgbl يفرض خوات على المستفيدين من التعميم 158 بقيمة 5 دولارات نقداً، على الرغم من عدم أحقية ولا قانونية الإجراء. فالتعميم 158 واضح لجهة إعفاء المستفيدين منه من أي عمولات.

أما الحسابات الدولارية المحتجزة لدى Sgbl فتخضع لاقتطاعات شهرية بقيمة 4 دولارات، وهو إجراء يفوق كل ما عداه وقاحة وبطشاً. فالمصارف تضع يدها عنوة على حسابات المودعين الدولارية، وتقتطع منها قسراً عمولات ورسوم شهرية، بالإضافة إلى رسوم خدمات وغيرها. ولا تنجو الحسابات بالليرة من تسلط Sgbl، فيقتطع منها شهرياً 6 آلاف ليرة وعلى كل عملية سحب 1500 ليرة. كذلك تخضع عمليات إيداع الشيكات المصرفية لعمولات منها الشيك اللبناني بقيمة 10 آلاف ليرة، وتوطنين الفواتير 10 آلاف ليرة، وشيكات الدولار المصرفي (اللوالر) بقيمة 7 دولارات.

Bank Med و Bank of Beirut

أما بنك بيروت، فتخضع الحسابات الدولارية الفريش والتحويلات لديه لعمليات اقتطاع ترقى إلى مستوى السرقة. فيفرض 20 دولاراً على الحوالات بالدولار من الخارج، و 4 دولارات شهرية كرسوم حساب، وعلى كل عملية سحب من الدولارات عينها يقتطع 7 بالألف و17 بالـ2000 دولار، وكذلك تصاعدياً. بمعنى آخر يحاول المصرف كما بقية المصارف أن يستنزف ما استطاع إليه من كل دولار يرد إلى حسابات عملائه، ضارباً عرض الحائط كل القوانين وأصول العمل المصرفي.

وكما BOB كذلك بنك البحر المتوسط Bank med، الذي يقتطع رسوماً شهرية بقيمة 10 دولارات من الحسابات الفريش، ومثله Fransabank الذي يفرض عمولات على المستفيدين من التعميم 158، ويحسم من حساباتهم 2 دولار فريش.

من يُحاسب؟

أين القضاء من ممارسات المصارف غير القانونية؟ أين لجنة الرقابة على المصارف؟ يقول الدبس، قبل الإجراءات القضائية هناك دور للجنة الرقابة على المصارف، التي تعنى بمراقبة المصارف بالدرجة الأولى. وليس ذلك وحسب، بل هي تتضمن مكتب لحماية العملاء ومراقبة ممارسات المصارف. من هنا، لم تعد لجنة الرقابة تقوم بمهامها بمراقبة المصارف، بل باتت تعنى بالدفاع عن المصارف. أما بالنسبة للقضاء "المودعون لم يعد لديهم ثقة بالقضاء. أضف إلى أن القضايا باتت تأخذ وقتاً طويلاً في المحاكم. ناهيك عن أن بعض المصارف تتخذ إجراءات بإغلاق الحسابات رداً على الدعاوى بحقها. هذا الواقع جعل القضاء معطلاً كلياً لأنه بات عاجزاً عن مواجهة المصارف، باستثناء بعض القضاة الذين أخذوا قرارات بارزة جداً ومنصفة. لكن بكل أسف يتم إبطالها لاحقاً".

لجنة رقابة "على من"؟

يسأل أحد عملاء البنك اللبناني الفرنسي BLF كيف يمكن أن يفرض المصرف عمولات على حساباتنا المُحتجزة؟ هذا السؤال الذي يعبر عن آلاف العملاء في شتى المصارف، توجّهت به "المدن" إلى أحد أعضاء لجنة الرقابة على المصارف، الذي يصر على عدم ذكر اسمه، ويوضح أن لجنة الرقابة على المصارف لم تتوان لحظة عن متابعة ومراقبة السوق، بما فيها إجراءات المصارف. وهي همّها أن تكون العمولات والرسوم ضمن المعقول. وما هو هذا المعقول؟ يقول إن المصارف تتكلف على التحويلات من الخارج، ولديها التزامات تجاه مصرف لبنان. فاللجنة تدرس كل تلك الأمور وتقرر فيما إذا كانت العمولات منصفة أم غير منصفة. و"نحن مواكبين مسألة العمولات والرسوم في المصارف. لكن هناك تكاليف. فسعر صرف الدولار يرتفع باستمرار". وهل الرسوم والعمولات على الحسابات مرتبطة بسعر صرف الدولار؟ يقول وبكل جرأة: نعم، هناك تكاليف كبيرة تزيد على المصارف. فعلى سبيل المثال هناك موظفون في المصارف، ومنهم موظف المعلوماتية IT يتقاضون رواتبهم بالدولار.

إذاً، يُستشف من حديث لجنة الرقابة على المصارف أنها تغطي ممارسات المصارف، الهادفة إلى تحصيل نفقاتها التشغيلية، بما فيها رواتب موظفيها، من الرسوم والعمولات والخوات المفروضة على الزبائن. تدعي التدقيق بالعمولات والرسوم وتحديد ما إذا كانت محقة أم غير محقة، وتلعب في الوقت عينه الدور المُدافع عن المصارف. وهل سمعتم يوماً عن أن لجنة الرقابة على المصارف فرضت على مصرف إسقاط عمولة غير قانونية أو إلغاء رسم غير مبرر؟

• كابييتال كونترول: تشريع لتحميل المودعين خسائر الازمة – د. ايمن عمر – جريدة النهار
– 2021/12/15

يستجدّ الحديث بشكل متكرّر عن الكابييتال كونترول الذي بدأت المناداة به منذ ثورة 17 تشرين، وإلى الآن لم يُحسم الجدل حول مشروع القانون المقترح كأحد متطلّبات صندوق النقد الدوليّ. ومع أنّي قد آليت على نفسي عدم الحديث عنه حتى يتمّ إقراره بصيغته النهائية، إلا أنّ حديث المرشد الماليّ للحكومة الحالية ومنظر خطتها للتعافي في إحدى الحلقات الحوارية التلفزيونية قد شدّ قلبي شدّاً للبحث في تفاصيل وخلفيات وفلسفة المشروع المقترح، لأنه من خلال تصريح أحد أهمّ منظري #قانون الكابييتال نستطيع فهم الأهداف الحقيقية منه.

خطة التعافي والكابييتال كونترول

يتمّ التسويق على أن الكابييتال كونترول يدخل ضمن أهمّ شروط صندوق النقد للتعافي، وهذا طبعاً يحمل جزءاً من الحقيقة لا الحقيقة كاملة، لأن هناك شروطاً إصلاحية أهمّ، وهي من ضمن متطلّبات صندوق النقد الدوليّ. وكأني بالمرشد الماليّ يسوّق بأنّ مشروع القانون المقترح هو ما يطلبه واقترحه صندوق النقد الدوليّ بكلّ مندرجاته بل إنه الأساس في خطة التعافي؛ وهذا ما يُعطيه الشرعية لإقراره، لكنّه يجانب الصدق والحقيقة. إن الخطورة في هذا القانون المقترح بصيغته الراهنة هي مسألة تحميل جزء من الخسائر للمودعين، وهو ما يسعى المسؤولون إلى أن تقوم عليه خطة التعافي، وأكّد ذلك سعادة النائب بأنّ الخسائر يجب أن تتوزّع على أطراف عدّة: الدولة، #مصرف لبنان، المصارف، والمودعين أيضاً. وكان الأخيرين هم المسؤولون عن الأزمة وعن نهب الأموال وهدر المال العام وضياع حقوقهم.

ودائع الناس مُصانة بحمي الدستور والقانون

انطلق سعادة النائب من محدّد أساسي لإصدار الكابييتال كونترول، وهو إضفاء الصفة القانونية على الودائع وحمايتها خاصة لصغار المودعين؛ وذلك بالقول إن قانون الكابييتال كونترول "يعطي حقاً قانونياً للمودع". ومع اتهامه للصحافي الاقتصادي المشارك في الحلقة بأنّه يجب عليه أن يقرأ، وأن يتعلّم، يبدو أنه غاب عن سعادته - لضعف إمامه الدستوري - أن الودائع، وهي أموال الناس، وتدخل ضمن أموالهم وأملاكهم، قد حفظها الدستور اللبناني، وهو أعلى مصدر قانوني ومصدر لجميع التشريعات والقوانين.

ففي مقدّمة الدستور الفقرة "و"، التي تنصّ على أن "النظام الاقتصادي حرّ يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة"، فالدستور يكفل الملكية الخاصة مهما كان شكلها أو نوعها أو حجمها ومن ضمنها الودائع. وتنصّ المادة 15 منه على أن "الملكية في حمي القانون فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة في الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً، وهذا نصّ صريح وواضح أن

الملكية – والأموال والودائع هي أهمّ نوع للملكية - هي في حمي القانون، "ولا يجوز لأحد أن ينزع عن أحد ملكه"؛ وبالتالي ما تقوم به المصارف من احتجاز لأموال المودعين مخالفة فاضحة لنصّ الدستور.

وتنصّ المادة 123 من قانون النقد والتسليف على أنه: "تخضع الودائع لأحكام المادة 307 من قانون التجارة"، وحرّفتها تقول "إن المصرف الذي يتلقّى على سبيل الوديعة مبلغاً من النقود يُصبح مالكا له، ويجب عليه أن يرده بقيمة تعادل دفعة واحدة أو دفعات عدّة عند أول طلب من المودع أو بحسب المهل أو الإعلان المسبق المعين في العقد". وتنصّ المادة 690 من قانون الموجبات والعقود على أن "الإيداع عقدٌ بمقتضاه يستلم الوديع من المودع شيئاً منقولاً ويلتزم حفظه ورده. ولا يحقّ للوديع أجر ما على حفظ الوديعة إلا إذا اتفق الفريقان على العكس". وكذلك تنصّ المادة 701 من قانون الموجبات والعقود أيضاً على أنه: "لا يجوز للوديع أن يُجبر المودع على استرداد وديعته قبل الأجل المتفق عليه إلا لسبب مشروع، وإنما يجب عليه أن يرده الوديعة حينما يطلبها المودع وأن يكون الموعد المضروب لردّها لم يحل بعد".

فلسفة الكابيتال كونترول

الأصل في الكابيتال كونترول هو منع هروب الرساميل من داخل البلد إلى خارجه، خاصّة عند الأزمات نظراً إلى أهمّيّتها في تحقيق الاستقرار النقديّ والماليّ، وليس إعطاء القانونية للودائع أو أن تكون مجرد مستند ورقيّ قانونيّ مطلوب تقديمه إلى المنظّمات الدوليّة ضمن سلّة الواجبات المنزليّة. ومن ثمّ أموال الناس وحقوقهم لا تحتاج إلى قانون مخصّص لحمايتها، بل ما يحتاج إلى قانون هو منع تهريب الأموال عند الأزمات إلى الخارج، بل واستعادة ما هُرب منها. يجب أن تقوم فلسفة القانون ومندرجاته أولاً على استعادة جميع الأموال المهزّبة إلى الخارج عند اندلاع الأزمة بل قبلها من قبل بعض المسؤولين أركان الدولة العميقة؛ هذه الأموال، وإن خرجت بطريقة قانونية إلا أنها بالتأكيد غير أخلاقية لأنها ساهمت في تخفيض احتياطيّ مصرف لبنان من الدولارات، والذي هو الضمانة الأساسيّة للاستقرار النقديّ. وطبعاً، فإن منع خروجها لا يناقض الهوية الاقتصادية اللبنانية التي تقوم على الحرية باعتبار هذا الإجراء إجراءً طبيعياً عند الأزمات. وعلى الهامش، فإنّ هويتنا الليبرالية قد تمّ تهشيمها في الصميم.

تشريع خسارة قيمة الودائع

يتشّدق سعادته بأن الكابيتال كونترول يحمي المودعين، صغارهم قبل كبارهم، وهو لمصلحة المودعين. فهل مصلحة المودعين تحصل عبر إعطاء المبرّر القانوني لمصرف لبنان وللمصارف بتحديد وتقييد قيمة السحوبات النقدية من أموال الناس وودائعها؟ أليست حماية المودعين، خاصّة الصغار منهم، تقتضي ردّ ودائعهم؟ وهذا الأمر بالإمكان حدوثه وتأمينه من الاحتياطيّ الإلزامي الذي هو الأساس مكوّن من ودائع الناس، حيث لا قاعدة علميّة ثابتة على أن الاحتياطيّ الإلزامي يجب أن تكون نسبته 15% من قيمة الودائع بالدولار بل إن قانون النقد والتسليف لا ينصّ على هذه النسبة، وإنما هي تأتي بناءً على تعميم صادر من مصرف لبنان، وبالإمكان تعديلها حسب حاجات الاقتصاد والنقد كما تفعل معظم دول العالم (نسبة الاحتياطي في الولايات المتحدة الأميركية صفر %، في فرنسا والاتحاد الأوروبي 1%، وفي النروج -

0.8%). كيف لقانون يحمي المودعين، وهو ينصّ في أحد موادّه على أن سحبات الأوراق النقدية لا تتمّ إلا بالليرة اللبنانية، وضمن الشروط التي يضعها مصرف لبنان، ومنها ضمن سعر منصّة صيرفة والتي تقلّ عن سعر الصرف الحقيقي، وتالياً خسارة مؤكّدة لقيمة ودائع الناس؟

مصرف لبنان الأمر النهائي

يدّعي النائب أن هذا القانون "يُخرج المودع من استنساوية المصارف ومصرف لبنان" مع العلم أن البنود المرتبطة بالسحوبات جميعها تنصّ على أن تخضع هذه السحوبات للشروط التي وضعها مصرف لبنان أو التي سيضعها لاحقاً. وهل يؤتمن شخصٌ متهم بقضايا فساد واختلاسات على أن يتحكّم بمصير حقوق الناس وأموالهم؟ بالإضافة إلى أن القانون المقترح يُعطي لمصرف لبنان وللمصارف سلطة استنساوية في التحاويل والسحوبات من دون حسيب أو رقيب، وبعيداً عن المساءلة. ويحضّ سعادته في حديثه على عدم رفع الدعاوى القضائية ضدّ المصارف في احتجازها لأموال الناس والتعدّي على حقوقهم بحجة أن صغار المودعين سيتضرّرون بسبب ذلك.

إن هذه العقليّة، التي تُدار بها أهمّ قضية حقوقيّة، ذات انعكاسات مالية ونقدية قائمة على تعمية الحقائق وتمويه القضايا عن أهدافها الحقيقية، وستُسهّم في تعميق أزمة الثقة بين السّلطات المسؤولة والنّاس وإلى مزيد من الانحدار في مسار الأزمة الكارثية.

• تاريخ الديمقراطية الأميركية – جريدة الشرق الاوسط – 2021/12/22

المؤكد هو أنه يوجد في التجربة الأميركية ما كان إضافة كبيرة للتجربة العالمية في التقدم والنمو والرفعة. ولم يكن ممكناً لأمة من المهاجرين، الذين أتوا إلى عالم معاد جديد، أن تزدهر بما ازدهرت به، وتتقدم بما تقدمت به، لولا ما قامت به من جهد وعمل وابتكار في ميادين شتى، ومن بينها المجال السياسي، سواء في النظرية أو في التطبيق.

ومع ذلك، فإنه لا بد من إخضاع التجربة لما تعرضت له تجارب أخرى سابقة ولاحقة من فحص ودراسة وفهم عميق، خاصة أنها في دورها التاريخي الحالي تنتقل إلى مرحلة جديدة تقوم على تقسيم العالم بين الديمقراطية والسلطوية من ناحية، بينما تدعو في نفس الوقت الأمم الأخرى لكي تتعاون معها في إنقاذ البشرية وكوكب الأرض. هذه المرحلة كانت دوماً طبيعية في الفترات الإمبراطورية من التاريخ البشري، حينما كان كل منها يضع سكان الكوكب أمام اختيارات قاطعة، إما معنا أو ضدنا التي كانت مفهومة عندما كانت القضية التعامل مع الإرهاب، ولكنها الآن تقسيم للعالم بلا قضية كبرى مشتركة.

هذه المرة فإن الولايات المتحدة تفعّلها بخيلاء دولة عظمى لم تعد تلاحظ التغيرات الكبرى في هرم القوة العالمي الذي تغير كثيراً عما كان عليه عند نهاية الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. الأكثر خطورة هو أنه بينما تريد الولايات المتحدة للعالم أن يكون «ديمقراطياً» فإنها تنسى وتتجاهل تاريخها الخاص بالمسألة

الديمقراطية ذاتها، سواء ما كان ماضياً عند إنشاء الدولة الأميركية، أو التجربة الحديثة خلال العقد الأخير الذي أظهر عيوباً جوهرية في النظام السياسي الأمريكي.

خلال قرنين ونصف قرن تقريباً، فإن الديمقراطية الأميركية لم تكن دائماً على تلك الصورة المثالية القائمة على توازن السلطات والانتخابات الدورية التي تؤدي إلى التأكيد على قاعدة الأغلبية والأقلية التي تكفل الحل السلمي للنزاعات، وهو الذي يمثل نوعاً من «الاختيار الطبيعي» الذي يجعل القوة والصحة من سمات الدولة والأمة ونظامها السياسي. البداية كانت مع مولد الدولة التي قامت على أكتاف ثورة على الاحتلال البريطاني، وكان من نتائجها وثيقتان؛ إعلان الاستقلال الأمريكي؛ والدستور. نقطة البداية هذه على ما أنتجت من تراث ظل دائماً هاماً من ناحية حرية الإنسان وقدرته على الاختيار، فإنها في ذات الوقت كانت متلائمة جداً مع الواقع الأمريكي المعاصر وقتها ومدى نضج التجربة الأميركية ذاتها. الدولة الأميركية قامت على 40 شخصاً من البيض وملاك الرق الذين عرفوا الأدب السياسي الأوروبي، من جون لوك، إلى مونتسكيو، إلى فلاسفة العقد الاجتماعي، لكي ينتجوا دولة مزدوجة الشخصية. من ناحية، كان لديها ما تأخذه من أرقى مراحل الفكر الإنساني، التي تقر أن كل البشر قد ولدوا متساوين في حقوق الحياة والحرية والبحث عن السعادة. ومن ناحية أخرى، ورغم ما قدمه الدستور من إطار محكم للحد من سلطة الحاكم والفصل بين السلطات، فإنها في ذات الوقت أقرت العبودية ومعها استعباد المواطنين الأصليين مع شن حرب إبادة ضدهم. ولفترة طويلة فإن حقوق المرأة لم تكن واقعة ضمن هذا الإطار الرائع للحرية العامة؛ وعندما وقعت الدولة في أول اختبار سياسي حاد مثل حدوث الثورة الفرنسية لكي تطالب بنفس مبادئ الثورة الأميركية فإن النخبة السياسية انحازت إلى جانب «السلطوية» عندما أنتجت قانون «الفتنة والغرباء» بينما كان «جون آدمز» أحد رموز الثورة الأميركية والرئيس الثاني للولايات المتحدة في السلطة.

كان الانقسام واضحاً داخل النخبة السياسية الأميركية ليس فقط بين إعلان الاستقلال والدستور، أو بين ما مثله «توماس جيفرسون» و«إلكساندر هاملتون»، أو بين بناء الأمة وبناء الدولة، وإنما أيضاً ما بين «الاتحاد» و«التنوع». وظهر ذلك بقوة منذ قيام الدولة، واستمر على هذا الأساس حتى نشبت الحرب الأهلية التي كانت في ظاهرها لتحرير الرق، ولكن جوهرها كان الحفاظ على الاتحاد في مواجهة الحقوق المطالب بها من جانب المكونات غير الأنجلو سكسونية من السكان الأصليين ومن أتوا لها من مكونات أفريقية وأصول أخرى، ومن كانوا دينياً معتنقين للمذهب الكاثوليكي أو غيره من المذاهب والأديان. ورغم أنه جرت في أعقاب الحرب الأهلية تعديلات دستورية عدة (التعديلات 13 و14 و15) لكي توسع من نطاق الانتخابات، فإن ما جرى في العملية السياسية في عقود بعدها حجب عملية التصويت عن الأميركيين من أصول أفريقية وغيرهم حتى منتصف الستينات من القرن العشرين. وبينما كانت المرأة قد حصلت عليها في عام 1919، فإن من تبقى من السكان الأصليين بعد حروب الإبادة حصل على حق التصويت والبقاء في محميات طبيعية خاصة.

عرض هذا التاريخ الطويل ليس مقصوداً منه إحراز نقاط ضد الديمقراطية الأميركية، وإنما التأكيد على أنها كانت عبقرية في التعامل مع واقعها بحيث بذلت جهوداً كبيرة من أجل التكيف مع هذا الواقع. ولم يكن هناك صدفة أنه لم تتول امرأة السلطة السياسية حتى الآن، ولم يكن الرئيس كاثوليكياً إلا في عام 1960 عندما فاز جون كينيدي في الانتخابات الرئاسية، وبعد أكثر من نصف قرن جاء الرئيس بايدن. ولم يأت رئيس أسود حتى جاء باراك أوباما. لكن القضية لم تكن فقط حرباً بين الانسجام والتنوع، وإنما أيضاً في مدى كفاءة النظام الأمريكي في التعامل مع قضاياها المختلفة، وهي الكفاءة التي أخذت في التراجع خلال العقود السبعة

الأخيرة. فلم يكن النظام السياسي الأميركي حائلاً دون الهزيمة في الحرب الفيتنامية والعراقية والأفغانية فقط، وإنما في إدارة دولاب الدولة ذاته نتيجة الانقسام الشديد بين الجمهوريين والديمقراطيين، الذي من الناحية العملية أدى إلى شلل سياسي، مؤداه عجز الحكومة عن العمل ولجوء الرئيس إلى القرارات التنفيذية لكي يدير بها الدولة.

الانقسام والاستقطاب الحاد سرعان ما أتى بدونالد ترمب إلى السلطة، لا ليلغي قرارات رئيسية أخذها سابقه فقط، وإنما ليبدأ أكبر حملة ضد المؤسسات الأميركية، فضلاً عن الدولية كافة. وقبل رحيله عن البيت الأبيض، تواطأ الرئيس الأميركي في أخطر عمليتين هزّتا الفكرة الديمقراطية ذاتها، هما التشكيك في نتائج الانتخابات، وحثّ الجماهير على مهاجمة الكونغرس ذاته في 6 يناير (كانون الثاني) 2021.

مؤتمر الديمقراطية الذي عقده الرئيس بايدن، ودعا فيه 110 من دول العالم، ربما كان الأحرى به أن يعقده في الولايات المتحدة ذاتها التي تحتاج أكثر من أي وقت مضى لمراجعة الفكرة الديمقراطية داخل الدولة ومدى كفاءتها في تحقيق المصالح العليا للدولة، وكيف يمكنها التكيف مع واقع جديد داخلي وعالمي. الرئيس بايدن يتصور أن الديمقراطية، كما ذاعت، هي حالة مطلقة، ليست لها علاقة بالظروف الموضوعية للدول، والولايات المتحدة في مقدمته. وبعد ما يقرب من عام من ولايته، فإن هدف تحقيق وحدة الأميركيين لم يتحقق، ولا مقاومة «كوفيد - 19» أصبحت أكثر كفاءة. أميركا تحتاج قدرأ كبيراً من التفكير.

- Nuclear negotiators in Vienna face struggle to resurrect Iran deal – Financial Times – 1/12/2021

As talks begin this week to refloat the nuclear restraint deal with Iran which was torpedoed three years ago by former president Donald Trump, it looks as if the attempted return to the status quo by the US and five other world powers is not going to happen.

The moribund 2015 accord, formally backed by France, Germany, the UK, China and Russia even after America's unilateral withdrawal, seemed close to resurrection before the summer, after six rounds of talks in Vienna. Although Iran and the US liaise with each other only indirectly through the European signatories, there was real hope that the outline of the so-called Joint Comprehensive Plan of Action — as the first deal was titled — was on the table. It might have been, in its essentials. But outgoing pragmatists in Tehran could not possibly turn back a clock that Trump had ripped both hands off.

The wrong actors were assembling offstage in Tehran. Ebrahim Raisi, a prosecutor with a sanguinary record, replaced the pragmatic Hassan Rouhani as president in the summer elections. Raisi then appointed as foreign minister Hossein

Amirabdollahian, a diplomat with close ties to the Islamic Revolutionary Guard Corps (IRGC), in place of Mohammad Javad Zarif — the silky face of Iranian diplomacy who had been co-architect, with Rouhani, of the JCPOA.

Yet ultimate power has always rested with the supreme leader, Ayatollah Ali Khamenei, enforced by his IRGC praetorians, the judiciary and the panoply of non-elected theocratic guardians answerable only to him. So it is not just a clean sweep by the hardliners that is responsible for the hardening of Iranian policy. It was Khamenei, after all, who gave his blessing to the 2015 breakthrough.

Instead, vested interests of the Islamic Republic — such as the IRGC, whose empire of businesses prosper precisely because Iran's sanctioned and dislocated economy is largely closed, rather than open to the world as the JCPOA envisaged — always saw the 2015 deal as the slippery slope to regime change.

Indeed, sherpas who guided the nuclear diplomacy up the mountain to 2015 point out that the turning point came when the White House insisted it was not seeking the overthrow of the Tehran regime.

There were hopes the appointment as foreign minister of Amirabdollahian, a man with lines into Iran's deep state, unlike his predecessor Zarif, would make returning to a nuclear deal more feasible.

Yet the hardliners not only loathed the idea of a more open economy and society integrating with the world. They — and Iranians across the spectrum — came to see the 2015 accord as a swindle.

Even before Trump tore up the deal and reimposed sanctions intended to strangle Iran's economy, the US Treasury under former president Barack Obama used an array of non-nuclear sanctions that in effect kept Iran out of the dollar system and cut it off from international banking, deterring trade and investment.

Iran's chief nuclear negotiator, Ali Bagheri Kani, laid out his position unequivocally in the Financial Times last week. The US must lift all post-JCPOA economic sanctions forthwith as the prelude to re-entering an accord it unilaterally abandoned. Tehran correctly says it stuck to the letter of the JCPOA for a year after the US left. The ball is therefore in Washington's court before Tehran comes back into compliance. Well, up to a point.

Hundreds of measures imposed on Iran after 2018 relate to its non-nuclear activity, such as using Arab Shia militia proxies to wield power in the Levant and the Gulf, and the development and deployment of ballistic missile and drone weapons — such as those that devastated a Saudi Aramco oil hub in 2019. US sanctions on such activity continue under president Joe Biden, even if Iran considers him a softer touch. Talk in Washington of offering sanctions-lifting as a carrot to encourage Tehran are not on the same page as Bagheri's demands.

A second Iranian requirement, that anything agreed now must be binding on future presidents, is undeliverable and disingenuous — even if Iran might crave certainty after its long, visceral animosity with the US.

Third, even if Iran goes back to 2015-level enriched uranium stockpiles and agrees to dial down the level of purity far below weapons grade, it has installed a new generation of centrifuges — in place of old ones hit by cyber attacks and sabotage, presumably from Israel and the US — and that can hardly be undone. The result of Trump's vandalism is that whereas the JCPOA, which he called "the worst deal ever", mothballed enough of Iran's nuclear programme to place it a year or so from bomb capability, Tehran is now within months — some say weeks — of being able to create a weapon. The negotiators in Vienna are dealing with a different reality.

- Saudi Arabia boosts defence sector in drive for self-reliance – Financial Times – 23/11/2021

On the outskirts of Riyadh, officials show visitors around one of the latest investments by the sovereign wealth fund at the forefront of Crown Prince Mohammed bin Salman's plans to modernise the economy of the Gulf state: a defence electronics factory.

Advanced Electronics Company, whose Riyadh factory makes parts for bombs and drones, is the "crown jewel" of Saudi Arabia's nascent military industry, say the kingdom's officials. AEC was bought last year by Saudi Arabian Military Industries (Sami), the company set up four years ago by the Public Investment Fund to localise defence production.

Saudi Arabia has one of the world's biggest defence budgets. The kingdom spent \$57bn on protecting the country last year, according to the Stockholm International Peace Research Institute. AEC is at the heart of its plan to increase local production to 50 per cent of its defence spending within a decade. In 2017, the year Sami was established, it accounted for just 3 per cent.

The project, in line with Prince Mohammed's Vision 2030 plan to diversify the oil-dependent economy, is ambitious, but analysts said it would be a mistake to dismiss it.

"Just look at the amount the Saudis spend on weapons . . . that type of budget can get you an industry if you want it," said Francis Tusa, a defence consultant and editor of Defence Analysis. "They will get a capability. Absolutely."

The plan also reflects Saudi Arabia's desire for self-reliance — Riyadh is at war in neighbouring Yemen, its oil facilities and other infrastructure are exposed to drone and missile attacks from Iran-backed rebels, and weapon sales from the US, its biggest supplier, often face opposition in Washington. Two motions are at present making the rounds in Congress to block a \$650m sale of air-to-air missiles to Saudi Arabia.

"There is a strong need to boost military capabilities and self-sufficiency and strengthen defence ecosystems in our region, including Saudi Arabia's, so I see big defence budgets being ramped up," said Walid Abukhaled, Sami's chief executive, in an interview with the Financial Times.

"One of the main reasons Sami has been established is sovereignty, you want that self-sufficiency. Another is the time it takes sometimes to repair and maintain a product, to wait for a spare part can take two years," he said.

To accomplish that, Sami wants arms manufacturers to move production and maintenance to the kingdom. "All my partners know, the good old days . . . [the original equipment manufacturers (OEMs)] who come sign a contract and deliver it all from abroad are gone. That's not going to happen any more," Abukhaled said.

"That's forcing the big players to say we need to think differently, we need to work with Sami, or other Saudi local partners, to win contracts. OEMs could build their own facility in the kingdom," he said.

Sami is already looking to assemble Lockheed Martin's Blackhawk helicopters in Saudi Arabia with local labour, and armoured vehicles in partnership with a United Arab Emirates company. Sami, whose divisions include aeronautics, defence systems and missiles, is in talks with other companies as well.

"Other companies and countries have taken 30 to 50 years to do it, so it's impossible to do it all organically, so you have to look outside and look at acquisitions," Abukhaled said.

One of its priorities will be a drone defence system, he added. A 2019 drone and missile attack that Iran was accused of masterminding temporarily knocked out two Saudi oil facilities and took offline about 5 per cent of global oil production.

Still, Sami, which has begun to manufacture its first surveillance drone, is a latecomer to domestic military production in the region. Its neighbour, the UAE, already produces surveillance drones and armoured fighting vehicles that saw combat temporarily in the Yemen and Libya wars. Israel, whose military budget is less than half of Saudi Arabia's, makes some of the world's most advanced armaments. Iran, its main regional rival, has an increasingly sophisticated domestic arms industry.

Given the massive spending on arms, the Saudi market is too big for the foreign defence industry to pass up, said Charles Forrester, lead analyst for Middle East industry and budgets at Janes, the defence specialist. "For them Saudi Arabia is too big to ignore and there are some countries and companies out there that are realising they need to catch up because they have lost ground over the past few years," he said.

For now, the facility in Riyadh has become a showcase for reforms sweeping the kingdom, which include the "Saudization" of a workforce traditionally reliant on foreigners, and the entry of women into the workplace.

The AEC foyer features some of its products — circuit boards for US-made F-15 jet fighters, military radios and, at the centre of the display, an upright laser-guided missile for which the company makes components.

A young Saudi woman who led the FT on a tour of the factory pointed out that her compatriots made up more than 80 per cent of the workforce. In a hallway,

she paused at an old group picture of the company's employees, all men, and noted that she needed to get it updated, before continuing the tour.